الكلام على قوله تعالى

إنما يخشى الله من عباده العلماء

تأليف

الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي

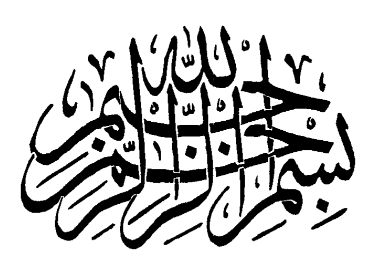
وعلق عليه

أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري

راجعه وقدم له

فضيلة الشيخ: مصطفى العدوي

دار ابن رجب



الكلام على قوله تعالى

إنما يخشى الله من عباده العلماء

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع : ٢٠٦٦٦ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى : 977 - 5932 - 69 - 6

دار ابن رجب طبع. نشر. توزيع

فارسكور : تليفاكس ٠٠٢٠٥٧٤٤١٥٥٠ جوال : ٠١٢٢٣٦٨٠٠٢
المنصورة : شارع جمال الدين الأفغاني هاتف : ٠٠٢٠٥٠٢٣١٢٠٦٨



مقدمة فضيلة الشيخ مصطفى بن العدوي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد:

فهذا بحثٌ للعلامة الحافظ ابن رجب الحنبلي - رحمه الله تعالى - يتعلق بالكلام على قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [فاطر: ٢٨] تناول فيه الحافظ - الآية من وجوه اللغة والتأويل تناولاً جيداً نافعًا، فرحمه الله رحمة واسعة، وأنار له قبره، ووسع له فيه، والحافظ ابن رجب معروف عند أهل العلم بوجهته السلفية السنية على نهج أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين، ومقالاته وكتاباته وشروحه وكتبه نافعة غاية النفع، فجزاه الله خيراً (١) .

وكما هو معلوم فإن كتاب الله نزل بلسان عربي مبين، ومن ثَمَّ فمن مسالك التأويل مسلك التأويل بلسان العرب وبالغالب المشتهر من لغتهم؛ ولذا فإن مباحث اللغة لها انعكاساتها على التفسير، وعلى الفقه كذلك، وقد تناول العلامة ابن رجب في هذا المبحث باستفاضة، واتساع شرح كلمة «إنما»، وهل هي تفيد الحصر أو لا تفيده، وأورد

---

(١) فللتأويل طرائق عند أهل السنة، منه تأويل القرآن بالقرآن، وبالسنة، ثم بالآثار عن الصحابة والتابعين، وبما تقتضيه وتتحمله لغة العرب.

جملة من الأدلة تشهد لما ذهب إليه واختاره. وأورد أقوالاً عدة لأهل العلم في ذلك فجزاه الله خيراً.

هذا، وقد قام بالتعليق على هذه الرسالة أحد إخواننا من طلبة العلم النبهاء، وهو الأخ/ أحمد بن سالم، وفَّقه الله وبارك فيه، وأضاف إضافات نافعة أثبتها في الحاشية، وقام بتخريج ما في هذه الرسالة من أحاديث، وتخريجاته وتحقيقاته للأحاديث موفقةٌ.

فالله أسأل أن يبارك فيه وفي عمله، وأن يرحم علماءنا ويغفر لهم.

وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين

كتبه

أبو عبدالله

مصطفى بن العدوي

ديباجة التحقيق

النَّاسُ من جِهَةِ التَمْثِيلِ أكفاءُ
أبوهم آدم والأم حَوَاءُ
نَفْسٌ كَنَفْسٍ وأَرَواحٌ مشاكلةٌ
وأعْظُم خُلِقْنَ فيهِمُ وأَعْضَاءُ
فإنْ يكُنْ لهُم مِنْ أصْلهم حَسَبُ
يُفاخِرُون به فالطينُ والماءُ
مَا الفضلُ إلا لأهْلِ العلمِ إنَّهُم
علَى الهُدَى لمنِ اسْتَهْدَى أدلاَّءُ
وَقَدْرُ كُلُّ امرِئٍ ما كَانَ يُحْسِنُه
والجاهلونَ لأهلِ العِلمِ أَعْداءُ
فَفُز بعلمٍ تَعشْ بِهِ أبَداً
الناسُ موتَى وأَهلُ العِلم أحياءُ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ** ﴾.

[آل عمران: ١٠٢]

﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً** ﴾ [النساء: ١].

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد...

فهو الحافظ الإمام أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، رجل شغل الدنيا بعلمه وفضله في حياته، وأبى على من لم يدركوه إلا أن يتحفهم بدرر غوالٍ مما خط بنانه وأملاه لسانه، حبًّا وكرامة لكل من شدا علمًا أو طلب حقًّا.

وأنت إذا نظرت في تصانيف هذا الإمام وجدته فيها بحراً لا ينزف،

وغمراً لا يسبر، مؤيداً بالتوفيق، ملخصًا، مفهمًا، يقوم بحجته من غير عِيٍّ ولا فهاهة، ثم هو بعد ذلك موصول العقد بأسلافه يأبىٰ عليك في كل كتاب من كتبه إلا أن يسوق لك من أحاديثهم ما تشعر معه كأنك تجالسهم مجالسة النديم للنديم، لا أن بينك وبينهم عقوداً متطاولة، وسنين عدداً.

وأنا اليوم أقدم إلىٰ محبي هذا العلم الفذ كتابًا جديداً من كتبه يحدثنا فيه عن قوله تعالىٰ: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [فاطر: ٢٨] ويلقانا فيه بوجه غير الذي ألفناه منه في بقية رسائله، وإن لم يخفىٰ علينا في المطول من كتبه وهو وجه اللغوي الأصولي النَّقاد، والذي برز أيما بروز فيما في هذه الرسالة من مناقشات وردود وتقريرات بمهارة فذة وعلم غزير وإنصاف عجيب.

ويظهر في هذه الرسالة مدىٰ تأثر ابن رجب بشيخ شيوخه أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية - رحمه الله - والذي نقل عنه المصنف في نحو ستة مواضع متفرقة من رسالته تلك، ولا عجب في هذا.

ومن أين يأتي العجب ولله در القائل:

كم مات قوم وما ماتت مآثرهم　　وعاش قوم وهم في الناس أموات

فما ماتت مآثر ابن تيمية كيف ذلك، وها هي حية في صدور أهل العلم تتردد تردد الأنفاس، متىٰ قطعت مات علمهم.

كيف ذلك وهي علىٰ سطور الكتب تأتلق روعة وبهاء فيها من التدقيق والتحرير والتقرير ما يتحير أمامه ذوو الألباب والفطن.

ولن يكون العجب - إن شاء الله - من تأثر ابن رجب به، فبعض القوم من بعض.

وهل ينبت الخطي إلا وشيجة　　وتغرس إلا في منابتها النخل

فابن رجب ثمرة يانعة من ثمرات شيخ الإسلام؛ لذا فلم أملك إلا أن

أشير إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، علىٰ ما في ذلك من خروج علىٰ المألوف في أمثال تلك المقدمات، دعا لي إليه ما يرجف به المرجفون من أن ابن رجب قد تنكب طريق ابن تيمية وقلاه، زعموا أن دليل ذلك أن الحافظ ابن رجب قد ترك الإفتاء بكلام ابن تيمية، وهذا إن سلمنا نقله أولاً ثم سلمناه أنه لم يكن خوفًا مما يحصل لتلاميذ هذا العلم من نكاية هي طريق المبطلين مع أهل الحق، أقول إن سلمنا كل هذا وأن ابن رجب ترك الإفتاء بكلام ابن تيمية فكان ماذا؟ وهل أراد ابن تيمية لنفسه أو أراد له محبوه أو أردنا له أن يتلو كلامه قرآنًا ملزمًا اللهم لا. وفي «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢ / ٣٨٧، ٤٠٨) ترجمة حسنة رائقة لشيخ الإسلام سطرها يراع ابن رجب كالغصة في الحلوق للشانئين الحاسدين، فلا نامت أعين الجبناء.

* * *

منهج التحقيق ونسخة الكتاب

نسخة الكتاب:

هذه الرسالة من مخطوطات دار الكتب المصرية [مجاميع حليم: ٢٨] في مجموع فيه هذه الرسالة، ورسائل أخر، وعليه تمليك لمحمد بن محمد بن أبي بكر السعدي الحنبلي سنة ٨٤٩ هجرية.

وتقع هذه الرسالة في (٢٢) ورقة مسطرتها (١٧) سطر بخط حسن رائق.

توثيق الكتاب:

على الرغم من أن أحدًا لم ينسب هذه الرسالة لابن رجب، على كثرة من اشتغل بإحصاء رسائله، إلا أنه لا يساورني شك في نسبتها إليه؛ لأمر يعرفه كل من اشتغل برسائل هذا الحافظ الكبير، وهو: الأسلوب المتفرد، والذي أجزم أنك لا تجده في كتب أحد من أهل العلم غيره، من تركيب عبارة، وطريقة نقل، حتى نوعية العلماء الذين ينقل عنهم.

فإذا شئت توثيقًا بعد ذلك، فاعلم أن هذه النسخة قد نقلت من نسخة قد كتبت في حياة المؤلف وعليها إجازته كما ستراه في خاتمة الرسالة.

عملي في الرسالة

* قمت بنسخ المخطوط، وكشف غوامضه على قلتها.

* علقت على بعض المسائل العلمية تعليقًا موجزاً مع العزو لأهم المصادر التي تكلمت على المسألة.

* خرجت الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة، وحكمت عليها وأما المقطوعات وما يليها فاكتفيت بتخريجها فحسب، ولم أجعل الحكم عليها سنة مطردة، وما لم أقف عليه أتركه هملاً، وليس في المرفوع منه شيء.

* ترجمت لأعلامه ترجمة مختصرة.

* قدمت للرسالة مقدمة موجزة لعلي خرجت بها عن مقصودها.

* بقي أمر: أني لم أترجم لهذا العَلَم الفذ، وفي شهرته وكثرة ما أُلف عنه[1] مندوحة عن ذلك.

وختامًا:

فإني لا أبرأ إليك من العثر والزلل، بل بهما مُقِرٌ، وما أستغني منك -

---

(١) من أهم الدراسات التي كتبت عن ابن رجب:

* مقدمة د. همام سعيد لتحقيق كتاب «شرح علل الترمذي» ط. مكتبة الرشد.
* ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية د. أمينة الجابر. أطروحة دكتوراة.
* ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية د. محمد الوائلي. أطروحة دكتوراة.
* ابن رجب الحنبلي وآثاره في توضيح العقيدة د. سليمان الغفيلي. أطروحة دكتوراة.
* منهج الحافظ ابن رجب في العقيدة. علي بن عبدالعزيز الشبل.

إن وقفت على شيء - عن التنبيه والدلالة، ولست بمستنكف من الرجوع عن الباطل إلى الحق، ورغبتي إليك إذا ما وقفت على خطأ أن تسلك سبيل الأعذار أولاً وتُثَني بتصحيح الخطأ كيف استطعت ديانة لرب الأرض والسموات.

وحسبي الآن أن أتركك وهذا الكتاب، فإني إن كنت قد أسأت في شيء، فأرجو أن يتغمده الله بعفوه، وإن كنت قد أحسنت، فإني أعلم من تقصيري وعجزي ما يمحو كل إحسان سائلاً المولى القدير أن ينفع بكلامي كل طالب حق ويعينه على بلوغ مأربه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد أفضل صلاة وأتمها.

رب اغفر لي وارحمني وتب علي إنك أنت التواب الرحيم.

ليلة الثلاثاء ٢٦ شعبان سنة ١٤٢٢هـ

١٢ نوفمبر ٢٠٠١م

وكتب حامداً مصلياً سائلاً الله عز وجل الهداية والتوفيق وحسن الختام.

أبو الأشبال

أحمد بن سالم المصري

عامله الله بلطفه الخفي

مصر - بور سعيد

والحمد لله أولاً وآخراً

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مفتي الأنام [illegible]

[illegible] أبو النعيم عبد الرحمن بن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين

أحمد [illegible] الحنبلي رحمه الله [illegible]

[illegible] هذه الآية [illegible] العلماء [illegible]

[illegible] الخشية للعلماء [illegible] عن غيرهم [illegible] القولين [illegible]

العلم عن غير أهل الخشية أيضا أما الأول فلأن [illegible] إنما

[illegible] إن أفادت إنما [illegible]

[illegible] التي [illegible]

[illegible] عن العمل لأن الأصل في الحروف العاملة أن تكون مختصة فإذا

اختصت بالاسم أو الفعل ولم تكن كالجزء منه عملت فيه وإن وأخواتها اختصت

بالاسم [illegible] فإذا دخلت عليها ما أزالت اختصاصها وصارت

تدخل على الكلمة الاسمية والفعلية فبطل عملها وإنما عملت ما النافية على

اللغة التي نزل بها القرآن وهي لغة أهل الحجاز استحسانا لمشابهتها

لليس وذهب بعض الكوفيين وابن درستويه إلى أن ما مع هذه الحروف

اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وفي أن الجملة بعده

مفسرة له ومخبر بها عنه وذهبت طائفة من الأصوليين

وإنما

[سورة الورقة الأولى من المخطوط]

واهل البيان [illegible] ان ما هي نافية واستدلوا بانها [illegible]
الحصر وان انما افادت الاثبات في المذكور وما افادت النفي فيما
عداه وهذا باطل باتفاق اهل المعرفة باللسان فان انما تفيد توكيد
الكلام اثباتا كان او نفيا لا نفي الاثبات وما زائدة كافة لا نافية
وهي الداخلة على سائر اخوات ان لكن وكأن وليت ولعل وليست
في دخولها على هذه الحروف نافية بالاتفاق وكذلك الداخلة على ان وان
وقد نسب القول بافادتها الى ابي علي الفارسي لقوله في كتاب الشيرازيات
ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير لقوله
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي وهذا لا يدل على انها نافية
[illegible] اجروا انما مجرى النفي [illegible] في هذا الحكم
لانها من معنى [illegible] لم يصح [illegible] وقيل
انه لا يمتنع ان يكون ما في هذه الاية بمعنى الذي والعلماء خبره والعائد
مستتر في يخشى واطلقت ما على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى او ما
ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء واما دلالة الاية على اثبات
وهو نفي الخشية عن غير العلماء فمن صيغة انما على قول الجمهور وان
ما هي الكافة لقوله اذا دخلت ما الكافة على ان افادت الحصر هذا
هو الصحيح وقد صرح به بعض العلماء من جمهور الناس وهو قول اصحابنا

[سورة الورقة الثانية من المخطوط]

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلِّ علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

قال شيخنا وسيدنا الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام، مفتي الأنام، وحيد عصره، وفريد دهره؛

أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أحمد ابن رجب الحنبلي نفع الله به:

فصل في قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

دلت هذه الآية علىٰ إثبات الخشية للعلماء بالاتفاق، وعلىٰ نفيها عن غيرهم علىٰ أصح القولين، وعلىٰ نفي العلم عن غير أهل الخشية أيضًا.

أما الأول:

فلا ريب فيه، فإن صيغة «إنَّما» تقتضي تأكد ثبوت المذكور بالاتفاق؛ لأن خصوصية «إنَّ» إفادة التأكيد، وأما «ما» فالجمهور علىٰ أنها «كأن»، ثم قال جمهور النحاة هي الزائدة التي تدخل علىٰ: (أن، وأنَّ، وليت، ولعل، وكأن) فتكفها عن العمل؛ لأن الأصل في الحروف العاملة أن تكون مختصة، فإذا اختصت بالاسم أو الفعل، ولم تكن كالجزء منه عملت فيه، و «إنَّ وأخواتها» مختصة بالاسم، فتعمل فيه، فإذا دخلت عليها «ما» أزالت اختصاصها، فصارت تدخل علىٰ الجملة الإسمية

والفعلية فبطل عملها، وإنَّما عملت «ما» النافية على اللغة التي نزل بها القرآن، وهي لغة أهل الحجاز استحسانًا لمشابهتها «لليس» وذهب بعض الكوفيين، وابن درستويه[١] إلى أن «ما» مع هذه الحروف اسم مبهمٌ لمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه[٢].

[ق/١ب] وذهبت طائفة من الأصوليين وأهل البيان إلى أن «ما» هذه نافية، واستدلوا بذلك على إفادتها الحصر[٣]، وأن «إنَّ» أفادت الإثبات في المذكور و «ما» أفادت النفي فيما عداه، وهذا باطل باتفاق أهل المعرفة

---

(١) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، الفارسي الفسوي النحوي ولد سنة (٢٥٨هـ) وتوفي سنة (٣٤٧هـ) من أهم كتبه «تصحيح الفصيح» و«شرحه» وانظر: مقدمة «تصحيح الفصيح» ط. اعجلي الأعلى (ص١٦).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١ / ٤٦٥)، و «الخصائص لابن جني» (١ / ١٦٧). و «أمالي ابن الشجري» (٢ / ٢٤١)، و «شرح الأشموني» (١ / ١٢١)، و «رصف المباني» (٣١٠)، و «الجنى الداني» (٣٢٢)، و «شرح ابن عقيل» (١ / ٣٤٢-٣٤٣)، و «مغني اللبيب» (٢ / ٨)، وقد أفاض الأخير في تخطأة مذهب الكوفيين، ثم انظر رصدًا إحصائيًا لدلالات «إنما» في القرآن الكريم في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١ / ٥٨١-٥٩٠) من القسم الأول. لمحمد عبدالخالق عضيمة رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه خيرًا عما قدم لنا من خير عظيم.

(٣) **القصر أو الحصر**: هو باب من أبواب المعاني، كثر في كلام الفصحاء والبلغاء، وفي القرآن والسنة قدر صالح منه.

والقصر لغة: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حور مقصورات في الخيام﴾.

وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.

والقصر طرق أربعةٌ مشهورة، وهي:

١- النفي والاستثناء، وهنا يكون المقصور عليه هو ما بعد أداة الاستثناء.

ومثاله: لا ينجح إلا المجتهد.

٢- إنَّما، ويكون المقصور عليه مؤخرًا وجوبًا.

مثاله: إنما الحياة نصب.

باللسان، فإن «إنَّ» إنَّما تفيد توكيد الكلام إثباتًا كان أو نفيًا، لا تفيد

وهذا الطريق هو الذي وقع فيه الخلاف الذي يشير إليه المصنف.
٣ـ العطف بـ «لا» أو «بل»، أو «لكن».
٤ـ تقديم ما حقه التأخير.
وهناك طرائق أُخر، ولكن تلك هي الأشهر.
واعلم أن لكل قصر طرفان:
مقصور ومقصور عليه:
وينقسم القصر باعتبار طرفيه إلىٰ:
١ـ قصر صفة علىٰ موصوف.
ومثاله: ما الكريم إلا محمد.
٢ـ قصر موصوف علىٰ صفة.
ومثاله: ما محمد إلا كريم.
والثاني: لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء.
«إذ ما من مقصور إلا وله صفات يتعذر إحاطة المتكلم بها، فكيف يصح قصره علىٰ صفة، ونفي ما عداها بالكلية» «حواشي شرح العمدة للصنعاني» (١/ ٦٥).
وينقسم القصر باعتبار الحقيقة والواقع قسمين:
أـ حقيقي: وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع بألا يتعداه إلىٰ غيره أصلاً.
ومثاله: إنما الرزاق الله.
ب ـ إضافي: وهو ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلىٰ شيء معين، ومثاله: لا جواد إلا علي.
فالمتكلم يقصد نفي الصفة عن علي بالنسبة إلىٰ شخص آخر كخالد مثلاً، ولا يقصد أن يقصر الجود علىٰ عليّ من دون بني الإنسان.
والأصل هو الأول، والثاني إنما يفهم من السياق والقرائن.
وراجع للقصر: «شروح التلخيص» (٢/ ١٩٢) وما بعدها، «شرح العمدة لابن دقيق العيد مع حواشي الصنعاني» (١/ ٦٣ـ ٨٦)، «البلاغة الواضحة» (٢١٦ـ ٢٢٠).

الإثبات، و «ما» زائدة كافة، لا نافية، وهي الداخلة على سائر أخوات «إنَّ»، [لكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ] وليست في دخولها على هذه الحروف نافية بالاتفاق، فكذلك الداخلة على «إنَّ» و «أنَّ».

هذا عن القصر، أما عن بقية كلام المصنف فاعلم أنه قد اختلف الأصوليون في دلالة «إنما»، فذهب جمهورهم إلى إفادتها للحصر، وذهب الأحناف والآمدي وابن الحاجب إلى أنها لا تفيد إلا تأكيد الإثبات في المذكور، بينما لا تفيد في المسكوت عنه لا إثباتًا ولا نفيًا.

بمعنى: قول الله عز وجل: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ يرى الجمهور أنها تفيد إثبات خشية الله للعلماء وتنفيها عن غيرهم، بينما يرى الأحناف والآمدي، وابن الحاجب أنها لا تفيد إلا إثبات الخشية للعلماء، ولا تفيد في غير ذلك، إثباتًا ولا نفيًا.

والمصنف ـ رحمه الله ـ موافق للجمهور فيما ذهبوا إليه ـ كما سيوضح بعد ذلك ـ غير أنه يخالفهم في طريقة إثبات دلالة «إنما». فقد أثبت الجمهور دلالة «إنما» على الحصر مستدلين بكلام أبي علي الفارسي، والذي فهموا منه أن طريقتهم هي طريق النحاة. وذلك أن «إن» تثبت، و «ما» تنفي فنتج من اجتماعهما الحصر.

وقد ردَّ المصنف قولهم بأنهم غلطوا في فهم كلام أبي علي، فبينما هو يثبت أن دلالة «إنما» كدلالة «ما . . . إلا . . .» فهموا هم أنه يقول: أن ما نافية. ثم رده باتفاق النحاة على أن «ما» هنا هي الكافة الزائدة لا النافية.

والحقيقة: أن كلام المصنف غاية في التحرير، وأهل المعاني يعدون استدلال الأصوليين على هذه المسألة سقطة، حتى قال أبو حيان: «الذي قال ذلك لم يشم رائحة النحو» «شروح التلخيص» (٢ / ١٩٢) ويستدلون بدلاً عن ذلك بـ:

١ ـ كلام المفسرين: من أهل اللسان العربي حول تفسير قول الله عز وجل: ﴿إنما حرم عليكم الميتة﴾ وأنها مثل: ما حرم إلا الميتة في إفادة الحصر. ووجه الاستدلال بكلام المفسرين أنه لما كان من شرط المفسر أن يكون عالمًا بوجوه لسان العرب وتصاريفه، كان تفسيرهم دليلاً على أن هذا الأسلوب يُفهم منه الحصر.

٢ ـ استعمال القرآن: يقول تعالى: ﴿إنما أنت نذير﴾. ثم يقول: ﴿وما أنت إلا بشر مثلنا﴾. =

وقد نُسِبَ القول بأنها نافية إلىٰ أبي علي الفارسي[(١)]؛ لقوله في كتاب «الشيرازيات»[(٢)]: أن العرب عاملوا «إنما» معاملة النفي، و «إلا» في فصل الضمير[(٣)]

= ٣ ـ استعمال النبي ﷺ: يقول: «إنما الأعمال بالنيات . . .»، ويقول: «لا عمل إلا بنية».

٤ ـ فصحاء العرب:

أ ـ يقول الأعشىٰ:

ولست بالأكثر منهم حصىً وإنما العزة للكاثر

والأعشىٰ هو: ميمون بن قيس، واطلب القصيدة ومناسبتها في «ديوانه» (ص١٩٣) و «خزانة الأدب» (١ / ١٨٥) (٣ / ٤٠٠) (٨ / ٢٥٠، ٢٥٤).

والشاهد: أن الأعشىٰ ـ قبحه الله ـ يهجو علقمة بن علاثة الصحابي الجليل (وذلك قبل إسلامه) فهو يعيبه بأنه ليس بأكثرهم حصىً والعزة هي لصاحب الكثرة، ولا يتم له هذا إلا بحصر العزة في الكاثر.

ب ـ قول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذِّمَارَ وإنَّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وسيأتي الكلام عليه.

ولا شك أن الطريقة الأخيرة أصح وأقوم، وهي التي اختارها المصنف، ولا تعارض بين طريقته، وبين موافقته للجمهور علىٰ دلالة «إنَّما» علىٰ الحصر.

(١) واحد زمانه في علم العربية أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفسوي الفارسي. ولد سنة (٢٨٨هـ)، وتوفي سنة (٣٧٧هـ).

ومن أهم تصانيفه: «الإيضاح في النحو»، و «الحجة في علل القراءات» و «المقصور والممدود»، و «المسائل البصريات»، و «المسائل الشيرازيات»، و «الشعر أو الأبيات المشكلة الإعراب» وغيرها.

وكان معتزليًّا عفا الله عنه.

انظر في ترجمته: «وفيات الأعيان» (١ / ٣٦١) «معجم الأدباء» (٧ / ٢٣٢).

(٢) اسم الكتاب ـ كما قدمنا ـ «المسائل الشيرازيات»، ونص كلامه تجده في «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني (٣٢٧) ط. دار الخانجي، وراجع «دلالات التراكيب» للدكتور. محمد محمد أبو موسىٰ (١٤٧)، ط. مكتبة وهبة.

(٣) أي أن العرب تجري «إنَّما» في الدلالة علىٰ الحصر مجرىٰ النفي، و «إلا» كقولك:

لقوله: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[1].

= «ما قام إلا زيد»، فيعبرون عن المعنى السابق بقولهم: «إنما القائم زيد»، ودليل التسوية:
١ ـ ورودهما في محل واحد كقول النبي ﷺ: «لا ربا إلا في النسيئة»، وقوله: «إنما الربا في النسيئة».
٢ ـ أن العرب لا تعدل عن الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل إلا في حالات مخصوصة منها قولك: «ما قام إلا أنا»، فهنا يتعين فصل الضمير، فلما فصل الفرزدق في كلمته الضمير علمنا أن العرب تسوي بين الأسلوبين في الدلالة.
وينبغي أن يلاحظ أن وجه الاتفاق بين الأسلوبين إنما هو في الدلالة على القصر، أما التطابق التام فلا، يقول الدكتور محمد أبو موسى ـ حفظه الله ورعاه ـ: (والذي ذكره البلاغيون في «إنَّما» يكاد يرجع في جوهره إلى محور واحد، وهو أن النفي فيها نفي متضمن مخبوء وخافت، فليس له من الجهارة، ومن القوة ما للنفي في «ما» و «إلا»). وراجع «دلائل الإعجاز» لعبدالقاهر الجرجاني (٣٢٩ ـ ٣٣٢)، ثم انظر بعد ذلك عرضًا لكلام عبدالقاهر في «دلالات التراكيب» (١٤٧ ـ ١٥٩).

(١) البيت للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي من شعراء الطبقة الأولى وهو من قصيدة من الطويل، وسببها أن الفرزدق كان قد اعتزل الناس، وقيد نفسه بمسجد رسول الله ﷺ لحفظ القرآن، فلما اشتد فحش جرير بنساء بني مجاشع ـ قبيلة الفرزدق ـ آتينه ـ وهو مقيَّد ـ فقلن له: قبح الله يدك، تجلس هنا وقد هتك جرير عورات نسائك فَلُحيتَ شاعر قومٍ، فاستثرن بذلك حفظيته، ففك القيد، وقال مقطوعته التي منها:

فإن يك قيدي كان نذرًا نذرته ... فما عن أحساب قومي من شغلِ
أنا الذائد الحامي الذِّمار وإنَّما ... يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

وينظر ديوانه (٢ / ١٥٣)، و «خزانة الأدب» (٤ / ٤٦٥)، و «مغني اللبيب» (١ / ٣٠٩)، و «همع الهوامع» (١ / ٦٢)، و «لسان العرب» (١٣ / ٣١).
ومحل الشاهد: أن مراد الفرزدق هو قصر المدافعة عن أحساب قومه عليه دون غيره، وهذا بين من سياق مناسبة البيت [لجوءهم إليه]، ثم من سياق أبياته، وفخره بمكانته في قبيلته، فإذا استقر هذا المقصود علمت أنه لا يتم له إلا إذا استخدم أداة من أدوات الحصر فلما استخدم إنما فاصلاً الضمير علمنا دلالتها على الحصر، وأن العرب تستعمل إنما للدلالة عليه.
ولمزيد بيان راجع «دلائل الإعجاز» (فقرة ٤٠٥) «دلالات التراكيب» (١٤٢).

وهذا لا يدل على أنَّ «ما» نافية، على ما لا يخفى وإنما مراده أنهم أجروا «إنَّما» مجرى النفي، و «إلاَّ» في هذا الحكم لما فيها من معنى النفي، ولم يصرح بأنَّ النفي مستفاد من «ما» وحدها.

وقيل: إنه لا يمتنع أن تكون «ما» في هذه الآية بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في «يخشى»، وأُطْلِقَتْ «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ**﴾﴿**أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**﴾[1] [النساء: ٣].

وأما دلالة الآية على الثاني:

وهو نفي الخشية عن غير العلماء، فمن صيغة «إنما» إما على قول الجمهور، وإن «ما» هي الكافة فنقول: إذا دخلت «ما» الكافة على «إنَّ» أفادت الحصر، هذا هو الصحيح.

وقد حكاه بعض العلماء عن جمهور الناس، وهو قول أصحابنا / كالقاضي[2]، وابن عقيل[3]، والحلواني[4]، والشيخ موفق الدين[5]، [ق/ ٢/أ]

---

(١) ذكر هذا أبو محمد بن هشام الأنصاري في كتابه «مغني اللبيب» (٢/ ٨، ٩) وسيكرر المصنف مثل هذا الاقتباس ثانية، وسأنبه عليه في حينه.

(٢) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى الحنبلي، (ت: ٤٥٨هـ) من أهم مصنفاته:
«العدة في أصول الفقه».
انظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٩٣)، «المنهج الأحمد» (٢/ ١٥).

(٣) هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن أحمد بن عقيل البغدادي الحنبلي الظفري (ت: ٥٣١هـ)، وأهم مصنفاته: «الفنون» «الواضح في أصول الفقه»، وراجع «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ١٤٢).

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن عثمان الحلواني (ت: ٥٠٥هـ) وأهم مصنفاته «كفاية المبتدي» و «مختصر العبارات»، وراجع «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ١٠٦).

(٥) هو عبدالله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، فقيه من أكابر الحنابلة (ت: =

وفخر الدين إسماعيل بن علي صاحب ابن المني[١]، وهو قول أكثر الشافعية، كأبي حامد[٢]، وأبي الطيب[٣]، والغزالي[٤]، والهراسي[٥]، وقول طائفة من الحنفية كالجرجاني[٦]، وكثير من المتكلمين كالقاضي أبي بكر[٧] وغيره، وكثير من النحاة وغيرهم، بل قد حكاه أبو علي، كما

= ٦٢٠هـ) من تصانيفه «روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه»، و«المغني شرح مختصر الخرقي». راجع «معجم المؤلفين» (٢/ ٢٨٠).

(١) فخر الدين إسماعيل بن علي بن الحسين الأزجي المأموني الحنبلي، والملقب بغلام ابن المني، والأخير هو نصر بن فتيل بن المني. توفي الإمام فخر الدين (٦١٠هـ) وراجع (ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٦٦)، و«السير» (٢٢/ ٢٨).

(٢) هو أحمد بن بشر بن عامر، أبو حامد المروذي الفقيه الشافعي، من مؤلفاته: «شرح مختصر المزني» و«الجامع» في فقه الشافعية (ت: سنة ٣٦٢هـ).
انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لابن السبكي (٣/ ٢١٢)، «وفيات الأعيان» (١/ ٥٢).

(٣) هو طاهر بن عبدالله بن طاهر، أبو الطيب الطبري الشافعي، من مؤلفاته «شرح مختصر المزني» (ت سنة ٤٥٠هـ)، انظر في ترجمته «طبقات الشافعية» (٥/ ١٢)، «وفيات الأعيان» (٢/ ١٩٥).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، من مصنفاته «إحياء علوم الدين»، و«المستصفى والمنخول». (ت: سنة ٥٠٥هـ)، وانظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٥٨٦).

(٥) هو علي بن محمد بن علي أبو الحسن عماد الدين الطبري المعروف بالكيا الهراسي من مؤلفاته «شفاء المسترشدين» في الجدل (ت: ٥٠٤هـ)، انظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٤٨).

(٦) هو يوسف بن علي بن محمد أبو يعقوب الجرجاني فقيه حنفي (ت: ٥٢٢هـ) صنف «خزانة الأكمل» في فروع الحنفية. راجع «الأعلام للزركلي» (٨/ ٣٤٢).

(٧) هو القاضي أبو محمد بن الطيب الباقلاني من أهم مصنفاته «التقريب والإرشاد» ت (٤٠٣هـ). وانظر: «مقدمة محقق التقريب والإرشاد. ط مؤسسة الرسالة.

ذكـره الرازي[١] عن النحاة جملة[٢]، ولكن اختلفوا في دلالتها على النفي، هل هو بطريق المنطوق، أو بطريق المفهوم؟ فقال كثير من أصحابنا كالقاضي في أحد قوليه، وصاحب ابن المني، والشيخ موفق الدين: أن دلالتها على النفي بالمنطوق كالاستثناء سواء وهو قول أبي حامد، وأبي الطيب من الشافعية، والجرجاني من الحنفية. وذهبت طائفة من أصحابنا كالقاضي في قوله الآخر، وابن عقيل، والحلواني إلى أن دلالتها على النفي بطريق المفهوم، وهو قول كثير من الحنفية والمتكلمين[٣]. واختلفوا أيضًا: هل دلالتها على النفي بطريق النصّ أو الظاهر؟

فقالت طائفة: «إنَّما» تدل على الحصر ظاهراً، ويحتمل التأكيد، وهذا الذي حكاه الآمدي[٤] عن القاضي أبي بكر، والغزالي، والهراسي، وغيرهم من الفقهاء، وهو يشبه قول من يقول: إن دلالتها بطريق المفهوم، فإن أكثر دلالات المفهوم بطريق الظاهر لا النص، وظاهر كلام كثير من أصحابنا وغيرهم، أن دلالتها على النفي والإثبات كلاهما بطريق النص؛ لأنهم جعلوا «إنَّما» كالمستثنى والمستثنى منه

---

(١) هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت (٦٠٦هـ) ومن أهم مصنفاته «المحصول في علم الأصول»، و «المعالم في أصول الدين». وراجع «مقدمة محقق المحصول ط. مؤسسة الرسالة».

(٢) «المحصول» (١ / ٢١٥-٢١٩).

(٣) راجع «البحر المحيط» (٤ / ٥٠) و «إحكام الآمدي» (٣ / ٦٧)، و «الإبهاج» لابن السبكي (١ / ٣٥٧-٣٦٠)، و «مسلم الثبوت» (١ / ٤٣٤)، «وحواشي شرح العمدة» (١ / ٦٥-٦٨).

(٤) هو سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ت (٦٣١ هـ)، وأهم مصنفاته «الإحكام في أصول الأحكام»، راجع «الأعلام» (٤ / ٣٢).

سواء، وعندهم أن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات لها، لا محتملاً/ . [ق٢/ب]

وأما من قال: إن الاستثناء ليس لإثبات النقيض بل لرفع الحكم، إما مطلقًا، أو في الاستثناء من الإثبات وحده، كما يذكر عن الحنفية، وجعلوه من باب المفهوم الذي ينفونه، فهو يقول ذلك في «إنَّما» بطريق الأولى، فظهر بهذا أن المخالف في إفادتها الحصر، هو من القائلين بأن دلالتها على النفي بالمفهوم وهم قسمان:

أحدهما: من لا يرى كون المفهوم حجة بالكلية كالحنفية، ومن وافقهم من المتكلمين.

والثاني: من يراه حجة في الجملة، ولكن ينفيه هاهنا؛ لقيام الدليل عنده على أنه لا مفهوم لها، واختاره بعض المتأخرين من أصحابنا وغيرهم، وبيان ذلك:

أنَّ «إنَّما» مركبة من «إنَّ» المؤكدة، و «ما» الزائدة الكافة، فيستفاد التوكيد من «إنَّ» والزائد لا معنى له، نعم أكثر ما يقال أنه يفيد تقوية التوكيد كما في الباء الزائدة ونحوها، فأما أن يحدث معنى آخر فلا، وقد تقدم بيان بطلان قول من ادعى أن «ما» نافية، وأن النفي فيما عدا المذكور مستفاد منها.

وأيضًا: فورودها لغير الحصر كثير جدًّا كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وقول النبي ﷺ: «**إنما الربا في النسيئة**»[١].

(١) أخرجه مسلم (١٥٩٤) من حديث أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ.

وقوله: «**إنما الشهر تسع وعشرون**»(١).

وغير ذلك من النصوص، ويقال: إنما العالم زيد، ومثل هذا لو أريد به الحصر؛ لكان لغزًا وقد يقال: إنَّ/ أغلب مواردها لا تكون فيه [ق/ ٣أ] للحصر، فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] لا تفيد الحصر مطلقًا فإنه سبحانه وتعالى له أسماء وصفات كثيرة غير توحده بالإلهية، وكذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فإنه لم يحصر الوحي إليه في هذا وحده، وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ﴾ [النازعات: ٤٥]، ومثل هذا كثير جدًا، ومما يبين عدم إفادتها للحصر قوله ﷺ: «**ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أوتي من الآيات ما آمن على مثله البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاهُ الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يَوْمَ القيامة**»(٢).

فلو كانت «إنما» للحصر لبطلت أن تكون سائر آيات النبي ﷺ ومعجزاته سوى القرآن آيات له تدل على صدقه؛ لاعترافه بنفي ذلك وهذا باطل قطعًا، فدل على أنَّ «إنَّما» لا تفيد الحصر في مثل هذا الكلام، وشبهه(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٨٠)، وأحمد (١/ ٣٤١)، (٣/ ٣٣٤-٣٤١)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٩٤٩٨)، والدارمي (١٦٩٠)، والدارقطني (١٦٩٠)، والبيهقي (٤/ ٢٠٤).

وهو عند البخاري (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٣٢٠)، والنسائي (٢١٣٠) بلفظ: «الشهر تسع وعشرون».

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٨١، ٧٢٧٤)، ومسلم (١٥٢-٢٣٩)، وأحمد (٢/ ٣٤٢-٤٥١).

(٣) إلى هنا انتهى عرض المصنف لأدلة من يرى أنَّ «إنَّما» لا تفيد الحصر، وسيذكر رأيه بعد ذلك مباشرة، ذكرت ذلك لأن محقق المطبوعة وقع في خطأ شنيع في مقدمته =

والصواب: أنها تدل على الحصر.

ودلالتها عليه معلومة بالاضطرار من لغة العرب، كما يعلم من لغتهم بالاضطرار معاني حروف الشرط، والاستفهام، والنفي، والنهي، وغير ذلك، ولهذا تتوارد «إنَّما» وحروف النفي، والاستفهام في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [التحريم: ٧]، فإنه كقوله: ﴿**وَمَا تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافات: ٣٩].

وقوله: ﴿**أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [النساء: ١٧١].

وقوله: ﴿**إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ**﴾ [طه: ٩٨].

فإنه كقوله: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ [آل عمران: ٦٢].

وقوله: ﴿**مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ [الأعراف: ٥٩].

[ق/ ٣ب] ونحو ذلك، ولهذا كانت/ كلها واردة في سياق نفي الشرك، وإبطال إلهية ما سوى الله سبحانه.

وأما إنَّها مركبة من «إنَّ» و «ما» الكافة، فمُسَلَّم، ولكن قولهم: أنَّ «ما» الكافة أكثر ما تفيد قوة التوكيد، لا تفيد معنى زائداً، يجاب عنه من وجوه:

أحدها: أن «ما» الكافة قد تثبت معنى زائداً، وقد ذكر ابن مالك أنها إذا دخلت على الباء أحدثت معنى التقليل كقول الشاعر:

فلئن صرت لا تحير جوابًا ... لبما قد تُرى وأنت خطيب.[1]

= للرسالة إذ ظنَّ أن ما تقدم كان كلام المصنف وهو وهم عجيب. ومجمل مناقشة المصنف هو التفريق بين الحصر الحقيقي والإضافي.

(١) البيت لصالح بن عبدالقدوس، في «خزانة الأدب» (١ / ٢٢١)، و «الدر» =

قال: وكذلك تحدث في «الكاف» معنى التعليل، في نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ولكن قد نوزع في ذلك وادعي أن الباء والكاف للسببية، وأن الكاف بمجردها تفيد التعليل.

والثاني: أن يقال: لا ريب أنَّ «إنَّ» تفيد توكيد الكلام، و «ما» الزائدة تقوي هذا التوكيد، وتثبت معنى الكلام، فتفيد ثبوت ذلك المعنى المذكور في اللفظ خاصة ثبوتًا لا يشاركه فيه غيره، واختصاصه به، وهذا من نوع التوكيد والثبوت ليس معنى آخر مغايرًا له، وهو الحصر المدعى ثبوته بدخول «ما» فلم يخرج عن إفادة قوة معنى التوكيد، وليس ذلك بمنكر إذ المستنكر ثبوت معنى آخر بدخول الحرف الزائد من غير جنس ما يفيده الحرف الأول.

الوجه الثالث: أنَّ «إنَّ» المكفوفة «بما» استعملت في الحصر، فصارت حقيقة عرفية فيه[1]، واللفظ يصير له/ بالاستعمال معنى غير ما كان[ق/ ٤١أ] يقتضيه أصل الوضع، وهكذا يقال في الاستثناء، فإنه وإن كان في

= (٤/ ٢٠٣)، وليس في ديوانه. ونسبه القالي في «الأمالي» (١/ ٢٧١) لمطيع بن إياس الكوفي، وفيها «فبما»، وفي الأصل، و «مغني اللبيب» (٢/ ٨) «لبما»، والبيت في «شرح شواهد المغني» (٧٢٠)، وفي «شرح السيوطي» (٢٤٥)، وبلا نسبة في «همع الهوامع» (٢/ ٣٨)، والشاهد فيه: «فبما» فقد كفت الباء عن العمل بـ«ما» ولكنها مع ذلك أعطت الباء معنى التقليل.

(١) الحقيقة العرفية: هي اللفظ الذي نقل عن موضوعه الأصلي إلى غيره لغلبة الاستعمال، وصار الوضع الأصلي مهجورًا. «الكليات» (٣٦١).
ومثاله: «الغائط». وهو في اللغة: هو اسم للمكان المطمئن من الأرض.
ثم كثر استعمالهم له فيما يخرج من الإنسان ـ لما كان الإنسان يتقصده لقضاء حاجته ـ فصار الإطلاق ينصرف إليه.

الأصل للإخراج من الحكم لكن صار حقيقة عرفية في مناقضة المستثنىٰ منه، وهذا شبيه بنقل اللفظ عن المعنىٰ الخاص إلىٰ العام، إذا صار حقيقة عرفية فيه كقولهم: «لا أشرب له شربة ماء» ونحو ذلك، وكنقل الأمثال السائرة ونحوها مما ليس هذا موضع بسطه، وهذا الجواب ذكره أبو العباس ابن تيمية في بعض كلامه القديم[1]، وهو يقتضي أن دلالة «إنما» علىٰ الحصر إنما هو بطريق العرف والاستعمال، لا بأصل وضع اللغة، وهو قول حكاه غيره في المسألة.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

وقوله ﷺ: «**إنَّما الربا في النسيئة**».

وقوله: «**إنَّما الشهر تسع وعشرون**»[2].

وقولهم: «إنما العالم زيد» ونحو ذلك. فيقال:

معلوم من كلام العرب أنهم ينفون الشيء في صيغ الحصر وغيرها تارةً لانتفاء ذاته، وتارة لانتفاء فائدته ومقصوده، ويحصرون الشيء في غيره تارةً؛ لانحصار جميع الجنس فيه، وتارةً لانحصار المفيد أو الكامل فيه، ثم إنهم تارةً يعيدون النفي إلىٰ المسمىٰ، وتارةً إلىٰ الاسم، وإن كان ثابتًا في اللغة إذا كان المقصود الحقيقي بالاسم منتفيًا عنه ثابتًا لغيره كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨].

فنفىٰ عنهم مسمىٰ الشيء مع أنه في الأصل شامل لكل موجود من حق وباطل، لما كان ما لا يفيد ولا منفعة فيه/ يئول إلىٰ الباطل الذي هو[ق/ ٤ب]

(١) راجع «مجموع الفتاوىٰ» (١٨ / ٢٦٤).

(٢) تقدم تخريجه.

العدم فيصير بمنزلة المعدوم، بل قد يكون أولى بالعدم من المعدوم المستمر عدمه؛ لأنه قد يكون فيه ضرر، فمن قال الكذب فلم يقل شيئًا، ومن لم يعمل ما ينفعه بل ما يضره فلم يعمل شيئًا، ولهذا لما سئل النبي ﷺ عن الكفار فقال: «**ليسوا بشيء**»[(١)].

ويقول أهل الحديث عن بعض الرواة المجروحين أو الأحاديث الواهية: ليس بشيء. إذا لم يكن مما ينتفع به في الرواية لظهور كذبه عمداً أو خطأ.

ويقال أيضًا لمن خرج عن موجب الإنسانية في الأخلاق ونحوها: هذا ليس بآدمي ولا إنسان، وما فيه إنسانية، ومنه قول النسوة عن يوسف عليه السلام: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾ [يوسف: ٣١]، وكذلك قول الله تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾ [الحج: ٤٦].

وقول النبي ﷺ: «**ليس المسكين بهذا الطواف الذي ترده اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، إنما المسكين الذي لا يجد ما يغنيه، ولا يُفطنْ له فيُتصدَقْ عليه، ولا يَسألُ الناس إلحافًا**»[(٢)].

وكذلك قال: «**ما تعدون المفلس فيكم؟**» قالوا: الذي لا درهم له ولا دينار، قال: «**ليس ذلك بالمفلس، ولكن المفلس من يأتي يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال، ويجيء قد شتم هذا، وضرب هذا، وأخذ مال**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢١٣، ٥٧٦٢، ٧٥٦١)، ومسلم (١٢٢، ١٢٣، ٢٢٢٨) من حديث عائشة، وعندهما الكهان بدلاً من الكفار، وراجع في معنى الكهانة وصورها «الفتح» (١٠ / ٢١٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٧٦، ٤٥٣٩)، ومسلم (١٠٢، ١٠٣٩)، وأحمد (٢ / ٤٥٧، ٤٦٩، ٤٩٣) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

هذا، فيأخذ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا لم يبق له حسنة أخذ من سيئاتهم فطرحت عليه، ثم ألقي في النار»[1].

وقال: «**ما تعدون الرقوب فيكم؟**» قالوا: الرقوب من لا يولد له، قال: «**الرقوب من لم يقدم من ولده شيئًا**»[2].

وكذلك قوله ﷺ: «**ليس الشديد بالصُّرعة، ولكن الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب**»[3].

وقوله ﷺ: «**ليس الغنى عن كثرة العرض، وإنما الغنى غنى النفس**»[4]. وأمثال ذلك.

فهذا كله نفي لحقيقة الاسم من جهة المعنى الذي يجب اعتباره، فإن اسم الرقوب والمفلس والغنى والشديد ونحو ذلك، إنما تعارفه الناس فيمن عدم ماله وولده، أو حصل له مال أو قوة في بدنه، والنفوس تجزع من الأولين وترغب في الآخرين، فيعتقد أنه هو المستحق لهذا الاسم دون غيره فبيَّن ﷺ أن حقيقة ذلك المعنى ثابتة لغير هذا المتوهم، [. . . وجه. . . المقدر بذلك الغير][5] فإن من عدم المال والولد يوم القيامة حيث يضر عدمه حق باسم المفلس والرقوب ممن يعدمهما حيث

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨١)، وأحمد (٢/ ٣٠٣، ٣٣٤، ٣٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٠٨)، وأحمد (١/ ٣٨٢)، وأبو داود (٤٧٧٩) من حديث عبدالله بن مسعود.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥٦٥)، ومن طريقه البخاري (٦١١٤)، وفي «الأدب المفرد» (١٣١٧)، ومسلم (١٠٧، ٢٦٠٩) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٤٦)، وفي «الأدب المفرد» (٢٧٦)، ومسلم (١٥٠١) من حديث أبي هريرة.

(٥) غير واضح بالأصل، وهو في المطبوعة «على وجه ينبغي بعلو الاعتقاد والقصد بذلك الغير» وهو كلام لا معنى له.

قد لا يتضرر بذلك ضرراً معتبراً.

وكذلك وجود غنى النفس وقوتها، أحق بالمدح والطلب من قوة البدن وغنى المال.

وهكذا قوله ﷺ: «**إنما الربا في النسيئة**»[1] «**ولا ربا إلا في النسيئة**»[2].

فإن الربا العام الشامل للجنسين والجنس الواحد المتفقة صفاته، إنما يكون في النسيئة، وأما ربا الفضل فلا يكون إلا في الجنس الواحد، ولا **يفعله أحد إلا إذا اختلفت الصفات كالمضروب بالتبر، والجيد بالرديء، فأما مع استواء الصفات فلا يبيع أحد درهمًا بدرهمين**/ وأيضًا فربا الفضل إنما [ق/ ٥ب] حرم؛ لأنه ذريعة إلى ربا النساء، كما في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين، إني أخاف عليكم الرماء وهو الربا**»[3].

---

(١) تقدم تخريجه. (٢) أخرجه البخاري (٢٣١٢) من حديث أسامة بن زيد.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ١٠٩) عن حسين بن محمد، عن خلف بن خليفة، عن أبي جناب، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين، فإني أخاف عليكم الرماء، والرماء هو الربا» فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله! أرأيت الرجل يبيع الفرس بالأفراس، والنجيبة بالإبل؟ قال: «لا بأس إن كان يداً بيد».

قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ١٠٥): رواه أحمد والطبراني في «الكبير»، وفيه أبو جناب الكلبي وهو مدلس ثقة.

قلت: وليس كما قال، فأبو جناب الكلبي، ضعفه ابن معين والقطان وغيرهما، وراجع ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٨٤)، نعم هذا التضعيف كان لكثرة تدليسه، لكن لا يقال: مدلس ثقة وراجع «إتحاف النبيل» (١/ ١٣٢). ولقوله: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين» شاهد من حديث عثمان بن عفان عند مسلم (١٥٨٥) وقوله: «إني أخاف عليكم الرماء»، صح موقوفًا عن ابن عمر عند: مالك في «الموطأ» (٢/ ٦٣٤)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٤٥٦٣).

وفي الجملة فلفظه: «لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين» ثابتة عن رسول الله ﷺ.

ولفظة: «إني أخاف عليكم الرماء» لم تصح إلا عن ابن عمر من قوله.

فالربا المقصود بالقصد الأول هو ربا النسيئة، فإذا باع مائة بمائة وعشرين مع اتفاق الصفات، ظهر أن الزيادة قابلت الأجل الذي لا منفعة فيه، وإنما دخل فيه للحاجة، ولهذا لا يضمن الآجال باليد ولا بالإتلاف، فلو بقيت العين في يده أو المال في ذمته مدة، لم يضمن الأجل بخلاف زيادة الصفة فإنها مضمونة في الإتلاف والغصب، وفي المبيع إذا قابلت غير الجنس.

فلهذا قيل: «**إنما الربا في النسيئة**» و «**لا ربا إلا في النسيئة**»، فإن المستحق لاسم الربا في الحقيقة هو ربا النسيئة، وكذلك نفي الأسماء الشرعية لانتفاء بعض واجباتها، كقوله: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾ إلى قوله: ﴿**أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا**﴾.

فهؤلاء هم المستحقون لهذا الاسم على الحقيقة الواجبة، دون من أخل بشيء من واجبات الإيمان، ولهذا ينفى الإيمان والإسلام عمن انتفى عنه بعض واجباتهما كقوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[1] الحديث.

وقوله: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه**»[2].

وقوله: «**المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله**»[3] ومثل هذا كثير.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥، ٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٥٠٥)، ومسلم (٤٠).

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٧٥)، ومن طريقه أحمد في «المسند» (٦ / ٢١)، وابن حبان (٤٨٦٢).

=

وكذلك قوله ﷺ: «**إنما الشهر تسع وعشرون**»، وقوله: «**الشهر تسع وعشرون**»، فإن هذا هو عدد الشهر اللازم الدائم، واليوم الزائد على ذلك جائز يكون في بعض الشهور، ولا يكون في بعضها بخلاف التسعة والعشرين، فإنه يجب عددها واعتبارها بكل حال.

وهذا كما يقال: «**الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله**»، فهذا هو الذي لابد منه، وما زاد على ذلك فقد يجب على الإنسان، وقد يموت قبل التمكن، فلا يكون الإسلام في حقه إلا ما تكلم به.

وحاصل الأمر:

أن الكلام الخبري هو: إما إثبات أو نفي، فكما أنهم في الإثبات يثبتون للمسمى اسم الشيء إذا حصل فيه مقصود الاسم، وإن انتفت صورة المسمى فذلك في النفي فإن أدوات النفي تدل على انتفاء الاسم بانتفاء مسماه قد يدل تارة على أنه لم يوجب صلاة وتارة لأنه لم توجد حقيقة مقصودةٌ بالمسمى، وتارة لأنه لم تحمل تلك الحقيقة، وتارة لأن ذلك المسمى لا ينبغي أن يكون مقصوداً، بل المقصود غيره، وتارة

= عن الليث بن سعد، عن أبي هانئ الخولاني، عن عمرو بن مالك الجنبي، عن فضالة بن عبيد، به، مرفوعاً.

وهذا إسناد صحيح لا إشكال عليه.

وأخرجه الحاكم (١ / ١٠، ١١)، والبيهقي في «الشعب» (١١١٢٣) من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث، وأخرجه ابن ماجه (٣٩٣٤)، عن ابن وهب، وعن أبي هانئ به.

وأخرجه أحمد (٦ / ٢٢) من طريق رشدين بن سعد، عن أبي هانئ.

وفي الجملة فالحديث صحيح، وصححه الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٥٤٩).

لأسباب أخر، وهذا حسب ما يقتضيه سياق الكلام، وما اقترن به من القرائن اللفظية، التي تخرجه عن كونه حقيقة عند الجمهور، لكون المركب قد صار موضوعًا لذلك المعنى، ومن القرائن الحالية التي تجعله مجازًا عند الجمهور.

وأما إذا أطلق الكلام مجردًا عن القرينتين، فمعناه السلب المطلق، وهو أكثر الكلام، وهذا الجواب ملخص من كلام شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية - رحمه الله[1] وأما قوله تعالى: / ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ﴾ [النازعات: ٤٥] ونحو ذلك، فالجواب عنه أن يقال: [ق/٦ب]

الحصر تارة يكون عامًا كقوله: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [طه: ٩٨]. ونحو ذلك، وتارة يكون خاصًا بما يدل عليه سياق الكلام، فليس الحصر أن ينفي عن الأول كل ما سوى الثاني مطلقًا، بل قد ينفي عنه ما يتوهم أنه ثابت له من ذلك النوع الذي أثبت له في الكلام، فقوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ فيه نفي تعدد الإلهيه في حقه سبحانه، وأنه لا إله غيره، ليس المراد أنه لا صفة له سوى وحدانيته الإلهية.

وكذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] فإن المراد به أنه لم يوحى إلي في أمر الإلهية إلا التوحيد لا الإشراك.

والعجب أن أبا حيان الأندلسي[2] أنكر على الزمخشري[3] ادعاء

---

(١) راجع «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٢٦٤)، وما فيه، وما تقدم من كلام المصنف هو عرض وبسط لما يسمى بالقصر الإضافي.

(٢) وهو محمد بن علي بن يوسف بن حيان ت (٧٤٥هـ)، ومن كتبه [«البحر المحيط»، و «شرح ألفية ابن مالك»]. «الأعلام» (٧/ ١٥٢).

(٣) محمود بن عمر بن محمد الخوازمي الزمخشري، من كتبه: [«المفصل»]، «أساس البلاغة»، «الكشاف»] «الأعلام» (٧/ ١٧٨).

الحصر في هذه الآية لاستلزامه عنده أنه لم يوح إليه غير التوحيد .

قال : إن الحصر إنما تلقي من جهة «أنما» المفتوحة الهمزة .

قال : ولا يعرف القول بإفادتها الحصر إلا عن الزمخشري وحده ، ورد ذلك عليه شيخنا أبو محمد بن هشام بناءً على أن «أن» المفتوحة فرع عن «إن» المكسورة على الصحيح .

قال : ولهذا صح للزمخشري أن يدعي أنها تفيد الحصر كإنَّما[1] . انتهى .

وهذا كله لا حاجة إليه في هذه الآية ، فإن الحصر مستفاد فيها من إنَّما المكسورة التي في أول الآية ، فلو فرض أن المفتوحة لا تفيد الحصر لم ينتف بذلك الحصر في الآية على ما لا يخفى وكذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ﴾ [النازعات : ٤٥] أي : لست ربًا لهم ولا مجازيًا ، ولا محاسبًا ، وليس عليك أن تجبرهم على الإيمان ، ولا أن تتكلف لهم طلب الآيات التي يقترحونها عليك ، إنما أنت منذر ، فليس عليك إلا الإنذار كما قال : ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد : ٤٠] ، وقال : ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾ [الغاشية : ٢١-٢٢] .

ومن ههنا يظهر الجواب عن قوله : «**وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي فإنه ما من نبي إلا قد أوتي من الآيات ما آمن على مثله البشر ،**

---

(١) انظر كلام الزمخشري في «الكشاف» (٢ / ٥٨٦) ، ورد أبي حيان عليه في «البحر المحيط» (٦ / ٣٤٤) ، ومواضع أُخر عرض فيها لرأيه ، وهي [(٥ / ١٤٢) ، (٥ / ٨٨) ، (٥ / ٧٧) ، (٥ / ٤٤٨) ، (٥ / ٥٠١) ، (٥ / ٥٣٨) و «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١ / ٥٨٨ ، ٥٨٩) من القسم الأول ، والملاحظ في كلام أبي حيان في تفسيره كثرة اعتراضه ومناقشاته للزمخشري ، ولبعض الباحثين أطروحة دكتوراة في مواضع مناقشات أبي حيان للزمخشري . وراجع «عروس الأفراح» للسبكي (١ / ٤٩٩) .

وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي فأرجو أن أكون أكثرهم تبعًا يوم القيامة»[(١)].

فالكلام إنما سيق لبيان آيات الأنبياء العظام، الذي آمن لهم بسببها الخلق الكثير معلوم أن أعظم آيات النبي ﷺ التي آمن عليها أكثر أمته هي الوحي، وهو الذي كان يدعو له الخلق كلهم، من أسلم في حياته خوفًا، فأكثرهم دخل الإيمان في قلبه بعد ذلك بسبب سماع الوحي، مسلمة الفتح وغيرهم.

فالنفي توجه إلى أنَّه لم تكن آياته التي أوجبت إسلام الخلق الكثير، من جنس ما كان لمن قبله مثل ناقة صالح، وعصا موسى ويده، وإبراء المسيح: الأكمه، والأبرص، وإحياء الموتى ونحو ذلك؛ فإن هذه أعظم آيات الأنبياء قبله، وبها آمن البشر لهم، وأما آيته هو ﷺ التي آمن البشر عليها في حياته وبعد وفاته فهي الوحي الذي أوحي إليه، وهي التي [ق/٧ب] توجب إيمان البشر إلى يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿**وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا/ الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ**﴾ [الأنعام: ١٩].

ولهذا قيل: إن آيات الأنبياء انقطعت بموتهم وآيته ﷺ باقية إلى يوم القيامة، ومما يبين أن الحصر لم ينتف عن «إنَّما» في شيء من هذه الأنواع التي توهموها.

أن الحصر قد جاء فيها وفي مثلها «بإلاَّ» كما جاء «بإنَّما» فإنه جاء «**لا ربا إلا في النسيئة**». كما جاء «**إنما الربا في النسيئة**»، وجاء في القرآن: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾ [آل عمران: ١٤٤]. كما جاء فيه: ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ**﴾ وكذلك قوله: ﴿**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ**

---

(١) تقدم تخريجه.

خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [المائدة: ٧٥]. ومثل ذلك كثير.

فهذا وجه إفادتها الحصر في هذه الآية على القول المشهور، وهو أن «ما» في قوله: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [فاطر: ٢٨] هي الكافة، وأما على قول من جعلها موصولة، فيفيد الحصر من جهة أخرى: وهو أنها إذا كانت موصولة فتقدير الكلام: أن الذين يخشون الله هم العلماء، وهذا أيضًا يفيد الحصر فإن الموصول يقتضي العموم لتعريفه، وإذا كان عامًّا لزم أن يكون خبره عامًّا أيضًا، لئلا يكون الخبر أخص من المبتدأ، وهذا النوع من الحصر يسمى حصر المبتدأ في الخبر.

ومتى كان المبتدأ عامًّا فلا ريب في إفادته الحصر.

وأما دلالة الآية على الثالث: وهو نفي العلم عن غير أهل الخشية فمن جهة الحصر ـ أيضًا ـ فإن الحصر المعروف المطرد فهو حصر/ الأول [ق/١٨أ] في الثاني، وهو ههنا حصر الخشية في العلماء، وأما حصر الثاني في الأول فقد ذكره الشيخ أبو العباس ابن تيمية ـ رحمه الله[1] ـ وأنه قد يكون مرادًا أيضًا فيصير الحصر من الطرفين، ويكونان متلازمين، مثل ذلك قوله: ﴿**إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ**﴾ [يس: ١١].

﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا**﴾ [النازعات: ٤٥].

﴿**إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۝١٥ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ**﴾ [السجدة: ١٥، ١٦].

قال: وكذلك الحصر في الآية، أعني قوله: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [فاطر: ٢٨]، فيقتضي أن كل من خشي الله فهو عالم، أو يقتضي حال من يخشى لله.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٢٦٤).

وبيان الحصر الذي ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ في هذه الآيات أن قوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾ [يس: ١١] فيه الحصر من الطرفين، فإنه اقتضى أن إنذاره مختص بمن اتبع الذكر، وخشي الرحمن بالغيب، فإن هذا هو المختص بقبول الإنذار والانتفاع به، فلذلك نفى الإنذار عن غيره، والقرآن مملوء بأن الإنذار إنما هو للقائل خاصة، ويقتضي أنه لا يتبع الذكر ويخشى الرحمن بالغيب إلا من أنذره، أي: من قبل إنذاره، وانتفع به، فإن اتباع الذكر وخشية الرحمن بالغيب مختصة بمن قبل الإنذار كما يختص قبول الإنذار والانتفاع به، بأهل [ق/٨ب] الخشية/ واتباع الذكر.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥].

وقوله: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾ [السجدة: ١٥].

فإن انحصار الإنذار في أهل الخشية والإنذار، كانحصار أهل الخشية في أهل الإنذار، والذين خروا سجدًا في أهل الإيمان ونحو ذلك، فكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

وقد فسرها السلف بذلك أيضًا كما سنذكره إن شاء الله تعالى ونذكر شواهده.

وههنا نكتة حسنة:

وهي أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] قد علم أنه يقتضي ثبوت الخشية للعلماء، لكن هل يقتضي ثبوتها لجنس العلماء، كما يقال: إنما يحج المسلمون؟، أو لا يحج إلا مسلم،

فيقتضي ثبوت الحج لجنس المسلمين لا لكل فرد فرد منهم؟

أو يقتضي ثبوت الخشية لكل واحد واحد من العلماء؟

هذا الثاني هو الصحيح، وتقريره من جهتين:

الجهة الأولى:

أن الحصر ههنا من الطرفين، حصر الأول في الثاني، وحصر الثاني في الأول، كما تقدم بيانه، فحصر الخشية في العلماء يفيد أن كل من خشي الله فهو عالم، وإن لم يفد بمجرده أن كل عالم فهو يخشى الله، ويفيد أن من لا يخشى فليس بعالم، وحصر العلماء في أهل الخشية يفيد أن كل عالم خاشٍ، فاجتمع من مجموع الحصرين ثبوت الخشية لكل فرد من أفراد العلماء[1].

والجهة الثانية:

أن المحصور هل هو مقتضي للمحصور فيه، أو هو شرط له؟

قال الشيخ أبو العباس ـ رحمه الله ـ: وفي هذه الآية وأمثالها هو مقتضي، فهو عام فإن العلم بما أنذرت به الرسل يوجب الخوف.

ومراده بالمقتضي العلة المقتضية: وهي التي يتوقف تأثيرها على وجود شروط وانتفاء موانع، كأسباب الوعد والوعيد ونحوهما، فإنها مقتضيات/ وهي عامة. [ق/ ٩أ]

ومراده بالشرط: ما يتوقف تأثير السبب عليه، بعد وجود السبب، وهو الذي من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط كالإسلام بالنسبة إلى الحج.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٣٩).

والمانع بخلاف الشرط: وهو ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه الوجود.

وهذا الفرق بين السبب والشرط[1] وعدم المانع، إنما يتم على قول من يُجَوِّزُ تخصيص العلة، وأما من لا يسمي علة إلا ما استلزم الحكم ولزم من وجوده وجوده على كل حال، فهؤلاء عندهم الشرط وعدم المانع من جملة أجزاء العلة.

والمقصود هنا: أن العلم إذا كان سببًا مقتضيًا للخشية كان ثبوت الخشية تامًا لجميع أفراد العلماء، لا تتخلف إلا لوجود مانع ونحوه.

* * *

(١) انظر: «الإحكام للآمدي» (١ / ١٣٠) «البحر المحيط» (١ / ٣٠٩، ٣١٠)، و «إرشاد الفحول» (١ / ٧٦، ٧٧).

فصل

قد تقدم بيان دلالة الآية على أن من خشي الله وأطاعه، وامتثل أوامره، واجتنب نواهيه، فهو عالم؛ لأنه لا يخشاه إلا عالم.

وعلى نفي الخشية عن غير العلماء، ونفي العلم عن غير أُولي الخشية أيضًا، وأن من لم يخشْ الله فليس بعالم، وبذلك فسرها السلف.

فعن ابن عباس قال: «يريد: إنما يخافني من خلقي من علم جبروتي وعزتي وجلالي وسلطاني».

وعن مجاهد والشعبي: «العالم من خاف الله»(١).

وعن ابن مسعود قال: «كفى بخشية الله علمًا، وكفى بالاغترار بالله جهلاً»(٢).

---

(١) **إسناده ضعيف.**

أخرجه أحمد في «الزهد» (٤٥٢)، وابن أبي شيبة (١٣ / ٥٦٧)، والدارمي في «السنن» (٢٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٢٨٠)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٤٧) من طريق الحسين بن علي الجعفي، عن الليث، عن مجاهد. قال: «إنما الفقيه من يخاف الله» وإسناده ضعيف، لضعف ليث بن أبي سليم، ولم أقف عليه عن الشعبي.

(٢) **منقطع.**

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٨)، ومن طريقه أحمد في «الزهد» (١٩٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٢٩١)، وأبو داود في «الزهد» (١٧٨)، والطبراني في «الكبير» (٨٩٢٧)، والبيهقي في «الشعب» (٧٤٦) من طريق المسعودي، عن القاسم، عن عبدالله بن مسعود به.

وإسناده ضعيف، لانقطاع فيه بين القاسم، وابن مسعود «تهذيب الكمال» (٢٣ / ٣٧٩).

وذكر ابن أبي الدنيا، عن عطاء الخراساني في هذه الآية قال: «العلماء بالله الذين يخافونه»[(١)].

وعن الربيع بن أنس في هذه الآية قال: «من لم يخش الله فليس بعالم، ألا ترى أن داود قال: «ذلك بأنك جعلت العلم خشيتك والحكمة الإيمان بك، وما علم من لم يخشك وما حكمة من لم يؤمن {ق٩/ ب} بك»[(٢)].

وعن الربيع، عن أبي العالية ﴿**يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ**﴾[(٣)].

قال: الحكمة الخشية، فإن خشية الله رأس كل حكمة.

وروى الدارمي من طريق عكرمة، عن ابن عباس: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [فاطر: ٢٨]. قال: «من خشي الله فهو عالم»[(٤)].

وعن يحيى بن جعدة، عن علي قال: «يا حملة العلم اعملوا به، فإنما العالم من عمل بما علم فوافق علمه عمله، وسيكون أقوام يحملون العلم، ولا يجاوز تراقيهم، يخالف علمهم عملهم، وتخالف سريرتهم علانيتهم، يجلسون حلقًا فيباهي بعضهم بعضًا، حتى إن الرجل

---

(١) لم أقف عليه عند ابن أبي الدنيا، وأخرجه ابن عبدالبر (١٥٤٤) من طريق ابن جريج، عن عطاء، وهو ضعيف؛ لتدليس ابن جريج.

(٢) قول داود عليه السلام أخرجه ابن أبي شيبة (١٣ / ١١٩)، ومن طريقه الدارمي (٣٣٦)، عن مروان بن معاوية، عن عون، عن عباس العمي، قال: بلغني أن داود... فذكره، ولم أقف عليه من طريق أبي العالية.

(٣) أخرجه الطبري في «التفسير» (٦١٩١) من طريق المثنى، عن إسحاق، عن ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع، عن أبي العالية به.

(٤) أخرجه الدارمي في «السنن» (٣٣٣) من طريق محمد بن حميد، عن إبراهيم بن مختار، عن عنبسة بن الأزهر، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، وفيه محمد بن حميد الرازي وهو ضعيف.

ليغضب على جليسه أن يجلس إلى غيره ويدعه، أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله عز وجل»[١].

وعن مسروق قال: «كفى بالمرء علمًا أن يخشى الله عز وجل، وكفى بالمرء جهلاً أن يعجب بعمله»[٢].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لا يكون الرجل عالمًا حتى لا يحسد من فوقه، ولا يحقر من دونه، ولا يبتغي بعلمه ثمنًا»[٣].

وعن أبي حازم نحوه.

ومنه قول الحسن: «إنما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة، البصير بدينه المداوم على عبادة ربه»[٤].

وعن عبيد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب سأل عبدالله بن سلام: من أرباب العلم؟ قال: الذين يعملون بما يعلمون[٥].

---

(١) أخرجه الدارمي في «السنن» (٣٨٢) من طريق الحسن بن بشر، عن أبيه، عن سفيان، عن ثوير، عن يحيى بن جعدة، عن علي - رضي الله عنه - وفيه ثوير بن أبي فاختة وهو ضعيف جدًا، وبشر بن مسلم قال أبو حاتم: منكر الحديث.

(٢) أخرجه الدارمي في «السنن» (٣٨٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٤٠٥) والبيهقي في «الشعب» (٧٤٨، ٧٤٩).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٣٠٦)، من طريق سفيان، عن ليث عن رجل، عن ابن عمر رضي الله عنه، وإسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم وإبهام الراوي عن ابن عمر.

(٤) أخرجه الدارمي في «السنن» (٢٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٤٩٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ١٤٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ١٤٦).

(٥) أخرجه الدارمي في «السنن» (٥٧٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤ / ١٩٢)، وإسناده ضعيف، عبيد الله بن عمر لم يسمع من عمر بن الخطاب وأخرجه الدارمي أيضًا (٥٨٣) بإسناد منقطع وفيه أن السؤال لكعب.

وقال رجل للشعبي: أفتني أيها العالم، فقال: «إنما العالم من يخاف الله».

وعن الربيع بن أنس، عن بعض أصحابه قال: «علامة العلم خشية الله عز وجل».

[ق١٠/أ] وسئل سعد بن إبراهيم من أفقه أهل المدينة؟ قال: «أتقاهم لربه»/ (١).

وسئل الإمام أحمد عن معروف(٢)، وقيل له: هل كان معه علم؟ فقال: «كان معه أصل العلم خشية الله عز وجل».

ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧].

وقوله: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩].

قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد عن هذه الآية: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]. فقالوا:

كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت، فقد تاب من

(١) أخرجه الدارمي في «السنن» (٢٩٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٦٩).
(٢) هو معروف الكرخي. راجع ترجمته في «طبقات الصوفية» (١٣٨).

قريب[1] وعن قتادة، قال: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن كل من عصى ربه، فهو جهالة عمدًا كان أو لم يكن، وكل من عصى الله فهو جاهل[2].

وقال مجاهد: من عمل ذنبًا من شيخ أو شاب فهو بجهالة.

وقال أيضًا: من عصى ربه فهو جاهل حتى ينزع عن معصيته.

وقال أيضًا: من عمل سوءًا خطأ أو إثمًا عمدًا فهو جاهل حتى ينزع منه[3].

وقال أيضًا هو وعطاء: الجهالة العمد[4]، رواهنَّ ابن أبي حاتم وغيره، قال: وروي عن قتادة وعمرو بن مرة والثوري نحو ذلك.

وروي عن مجاهد والضحاك قالا: ليس من جهالته ألا يعلم حلالاً ولا حرامًا، ولكن من جهالته حين دخل فيه[5]

وقال عكرمة: الدنيا كلها جهالة[6].

وعن الحسن / البصري أنه سئل عنها، فقال: هم قوم لم يعلموا ما [ق١٠/ب] لهم وما عليهم، قيل له: أرأيت لو كانوا علموا؟

---

(١) «الدر المنثور» (٢ / ٢٣١) بنحوه، وراجع «شعب الإيمان» (٧٠٧٤).

(٢) أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٥٣٣)، ومن طريقه ابن جرير (٨٨٣٢)، وأورده السيوطي في «الدر» (٢ / ٢٣٢).

(٣) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٨٨٣٤، ٨٨٣٥، ٨٨٣٨)، والبيهقي في «الشعب» (٣٠٧٣).

(٤) أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٥٣٤)، وابن جرير (٨٨٤٠)، وراجع «الدر المنثور» (٢ / ٢٣٢).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٥٧٠)، وابن جرير في «التفسير» (٨٨٤٣).

قال: فليخرجوا منها فإنها جهالة[١].

ومما يُبين أن العلم يوجب الخشية، وأن فقده يستلزم فقد الخشية وجوه:

أحدها: أن العلم بالله تعالى وماله من الأسماء والصفات كالكبرياء والعظمة والجبروت والعزة وغير ذلك يوجب خشيته، وعدم ذلك يستلزم فقد هذه الخشية.

وبهذا فسر الآية ابن عباس فقال: يريد إنما يخافني من علم جبروتي وعزتي وجلالي وسلطاني، ويشهد لهذا قول النبي ﷺ: «**إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية**»[٢]، وكذلك قوله ﷺ: «**لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً**»[٣]

وفي المسند وكتاب الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: «**إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، إن السماء أطَّت وحُقَّ لها أن تئطْ، ليس فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجد لله عز وجل، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، وما تلذذتم بالنساء على الفرش، ولخرجتم إلى الصُّعُدَات تجأرون إلى الله عز وجل**»[٤].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٠١، ٧٣٠١)، ومسلم (١٢٨، ٢٣٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٣٧)، ومسلم (٢٣٥٩).

(٤) أخرجه أبو داود في «الزهد» (٢١٥)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٢١٠)، وابن أبي حاتم في «علله» (٢/ ١٠٠)، والعقيلي في «ضعفائه» (٢/ ١٤٢)، والبزار في «مسنده» (٤/ ٧٠)، والحاكم في «مستدركه» (٤/ ٣٢٠)، وقال: صحيح =

وقال الترمذي: حسن غريب. قال: ويروىٰ عن أبي ذر موقوفًا.

= الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة، والبيهقي في «الشعب» (١ / ٧٩٣) من طريق:
مسلم بن إبراهيم الأزدي، عن شعبة، عن يزيد بن خمير، عن سليمان بن مرثد، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ.
وقال البزار: عن ابنة أبي الدرداء، عن أبيها.
قلت: وهذه رواية شاذة، فأصحاب شعبة إنما يروونها على الوقف، فرواه حفص ابن عمر الحوضي أخرجه أبو داود في «الزهد» (٢١٤)، ويحيىٰ بن بكير، أخرجه ابن أبي شيبة (٨ / ١٧٠)، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «هذا أشبه وموقوف أصح، وأصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث» «العلل» (٢ / ١٠٠).
قلت: وبعد ذلك فإنه منقطع، سليمان بن مرثد لم يسمع من أبي الدرداء «الميزان» (٢ / ٢٢٢).
فالرواية المحفوظة هي من طريق: سليمان عن ابن بنت أبي الدرداء، عن أبي الدرداء.
وأخرجه أحمد (٥ / ١٧٣)، والترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٣٥)، والبزار (٣٥٢٤)، والبغوي (٤١٧٢).
من طريق إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر، عن مجاهد، عن مورق العجلي، عن أبي ذر مرفوعًا.
قال الترمذي: حسن غريب، ويروىٰ عن أبي ذر موقوفًا،
قلت: أما المرفوع فضعيف؛ لضعف إبراهيم بن المهاجر، والانقطاع بين مورق وأبي ذر.
وأما الموقوف فأخرجه الحاكم (٤ / ٥٧٩) من طريق إبراهيم بن مرزوق، عن شعبة، عن يونس بن خباب قال: سمعت مجاهداً يحدث عن أبي ذر فذكره موقوفًا، قلت: ولا أدري كيف كان هذا الإسناد؟ فأنىٰ لمجاهد السماع من أبي ذر، والحديث كذلك من طريق شعبة، عن أبي الدرداء أشهر.
وعمومًا فيونس بن خباب ضعيف وهو أضعف من إبراهيم بن المهاجر.
وعليه فأقوىٰ طرق الحديث عن أبي الدرداء موقوفًا، لكني لم أقف لابن بنت أبي الدرداء علىٰ ترجمة.
ولقوله: «أطت السماء...» شاهد من حديث حكيم بن حزام أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٣٤)، والطبراني (٣١٢٢) بإسناد صحيح.

وذكر أبو نعيم وغيره بالإسناد عن ابن عباس أنه قال للنفر الذين كانوا يختصمون ويتمارون: «أوما علمتم أن لله عباداً أصمتتهم خشية الله من غير بكم ولا عي، وإنهم لهم العلماء والفصحاء والطلقاء والنبلاء، العلماء بأيام الله، غير أنهم إذا تذكروا عظمة الله طاشت لذلك عقولهم، وانكسرت قلوبهم، وانقطعت ألسنتهم، حتى إذا استفاقوا من ذلك تسارعوا إلى الله عز وجل بالأعمال الزاكية يعدون أنفسهم مع المفرطين، وإنهم لأكياس أقوياء مع الظالمين والخاطئين، وإنهم لأبرار برءاء إلا أنهم لا يستكثرون إلا الكثير، ولا يرضون له بالقليل، ولا يدلون عليه بالأعمال، هم حيث ما لقيتموهم مهتمون مشفقون وجلون خائفون»[1].

---

(١) أخرجه ابن أبي عمر العدني في «الإيمان» (١٠٨)، وابن المبارك في «الزهد»(١١٣٨)، ومن طريقه ابن صاعد في «زوائده على الزهد» (٥٢٧)، ومن طريقه الآجري في «الشريعة» (١٢٩)، وأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١ / ٣٤٦) من طرق عن موسى بن أبي كردم، وقيل: ابن أبي دارم، عن وهب ابن منبه قال: «بلغ ابن عباس عن مجلس كان في ناحية باب بني سهم، يجلس فيه ناس من قريش فيختصمون، فترتفع أصواتهم، فقال ابن عباس: انطلقوا بنا إليهم، فانطلقنا حتى وقفنا فقال لي ابن عباس: أخبرهم عن كلام الفتى الذي كلم به أيوب عليه السلام... قال وهب: فقلت:... فذكره، كذا هو من كلام وهب بن منبه قلت: وموسى بن أبي كردم مجهول وتابعه عليه إدريس بن وهب بن منبه عند أحمد في «الزهد» (٥٤).

قلت: وهو إدريس بن سنان ابن بنت وهب بن منبه، وهو ضعيف، وبه يحسن إسناد هذا الأثر.

ورواه الهروي في «ذم الكلام» (٣ / ٢٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ٣٢٥) بنفس الطرق السابقة تقريبًا، وليس فيه ذكر أيوب، ولا كلام وهب أي بنفس السياق الذي أورده ابن رجب، والذي أراه أن رواية الأثر من كلام وهب ـ كما رواه معظم من أخرج الأثر ـ أصح إذ إنه أشبه بالإسرائيليات منه بكلام ابن عباس.

وروىٰ ابن أبي الدنيا أثرًا عن زياد بن [أبي][1] حبيب أنه بلغه أن [من جملة العابدين][2] من يسيل من عينه أمثال الأنهار من البكاء، فإذا رفع رأسه قال: سبحانك ما تُخشىٰ حق خشيتك قال ـ تعالىٰ ذكره ـ: لكن الذين يحلفون باسمي كاذبين لا يعلمون ذلك[3].

وعن يزيد الرقاشي قال: «إن لله تبارك وتعالىٰ ملائكة حول العرش تجري أعينهم مثل الأنهار إلىٰ يوم القيامة يميدون، كأنهم ينفخهم الريح من خشية الله.

فيقول الرب عز وجل: ملائكتي! ما الذي يخيفكم وأنتم عندي؟

فيقولون: «يا رب! لو أن أهل الأرض اطلعوا من عزتك وعظمتك، علىٰ ما اطلعنا عليها ما أساغوا طعامًا ولا شرابًا ولا انبسطوا في فرشهم، ولخرجوا إلىٰ الصحاري يخورون كما تخور البقر»[4].

ومثل هذا كثير جدًا.

والمقصود: أن العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله من قدره، وخلقه، والتفكر في عجائب آياته المسموعة المتلوة وآياته المشاهدة المرئية من عجائب مصنوعاته، وحكم مبتدعاته ونحو ذلك، مما يوجب خشية الله وإجلاله، ويمنع من ارتكاب نهيه، والتفريط في أوامره، وهو أصل العلم النافع.

ولهذا قال طائفة من السلف كعمر بن عبدالعزيز، وسفيان بن عيينة:

---

(١) في الأصل: زياد بن حبيب، وهو خطأ، والإسناد علىٰ الصواب في مصادر التخريج.

(٢) كذا بالأصل، وفي مصادر التخريج «من حملة العرش» وهو أنسب للسياق.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» برقم (٤١١).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» رقم (٤١٥).

«أعجب الأشياء قلب عرف ربه ثم عصاه».

وقال بشر بن الحارث: «لو تفكر الناس في عظمة الله لما عصوا الله»[١].

وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

فواعجبًا كيف يعصى الإلـ ـه وكيف يجحده الجاحد

وفي كل شيء له آيـ ـة تدل على أنه واحد

ولله في كل تحـ ـريكة وتسكينة أبدًا شاهد[٢]

الوجه الثاني: أن العلم بتفاصيل أمر الله ونهيه والتصديق الجازم بذلك، وبما يترتب عليه من الوعد والوعيد، والثواب، والعقاب مع تيقن مراقبة الله واطلاعه ومشاهدته، ومقته لعاصيه، وحضور الكرام الكاتبين كل هذا يوجب الخشية، وفعل المأمور، وترك المحظور وإنما يمنع الخشية ويوجب الوقوع في المحظورات الغفلة عن استحضار هذه الأمور، والغفلة من أضداد العلم[٣]، والغفلة والشهوة أصل الشر.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾/ [الكهف: ٢٨]. [ق/ ١١٢أ] والشهوة وحدها لا تستقل بفعل السيئات إلا مع الجهل، فإن صاحب الهوى لو استحضر هذه الأمور المذكورة، وكانت موجودة في ذكره لأوجبت له الخشية القامعة لهواه، ولكن غفلته عنها مما يوجب نقص إيمانه الذي أصله التصديق الجازم المترتب على التصور

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٧).

(٢) عزاها ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٥) لابن المعتز وليست في المطبوع من ديوانه ط. دار صادر، وهي في ديوان أبي العتاهية (ص٦٢) ط. دار الكتب العلمية.

(٣) الصواب والله أعلم: أن الغفلة من موانع تحقق العلم، أما ضده فهو الجهل.

التام، ولهذا كان ذكر الله وتوحيده والثناء عليه يزيد الإيمان، والغفلة والإعراض عن ذلك يضعفه وينقصه، كما كان يقول من يقول من الصحابة: «اجلسوا بنا نؤمن ساعة»[(١)].

وفي الأثر المشهور عن حماد بن سلمة، عن أبي جعفر الخطمي، عن جده عمير بن حبيب، وكان من الصحابة قال: «الإيمان يزيد وينقص»، قيل: «وما زيادته ونقصانه؟»، قال: «إذا ذكرنا الله وحدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا أغفلنا ونسينا فذلك نقصانه»[(٢)]وفي مسندي «الإمام أحمد»، و «البزار» من حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «**جددوا إيمانكم**».

قالوا: «وكيف نجدد إيماننا يا رسول الله؟»

قال: «**قولوا: لا إله إلا الله**»[(٣)].

ولهذا كان الصحيح المشهور عن الإمام أحمد، الذي عليه أكثر أصحابه، وأكثر علماء السنة من جميع الطوائف، أن ما في القلب من التصديق والمعرفة يقبل الزيادة والنقصان، فالمؤمن يحتاج دائمًا كل وقت

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان»، وأبو عبيد في «الإيمان» (٧٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١١٢٢)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٧٩٦) من طريق وكيع، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن الأسود، عن معاذ بن جبل، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٤)، وفي «المصنف» (٣٠٣٢٧)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٦٢٤، ٦٨٠)، واللالكائي (١٧٢٠، ١٧٢١)، والآجري في «الشريعة» (٢٣٩، ٢٤٠) من طريق أبي جعفر الخطمي، عن أبيه، عن جده عمير ابن حبيب، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه أحمد (٢ / ٣٥٩)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٣٥٧)، وعبد بن حميد (١٤٢٤)، والبزار (٦٦٤ ـ ك)، والحاكم (٤ / ٢٥٦) بإسناد فيه صدقة بن موسى وهو ضعيف الحديث.

إلى تجديد إيمانه وتقوية يقينه، وطلب الزيادة في معارفه، والحذر من أسباب الشك والريب والشبهة، ومن هنا يعلم معنى قول النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو / مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»(١) فإنه لو كان مستحضراً في تلك الحال لاطلاع الله عليه ومقته له مع ما تودعه الله به من العقاب المجمل والمفصل استحضاراً تاماً لامتنع منه بعد ذلك وقوع هذا المحظور وإنما وقع فيما وقع فيه، لضعف إيمانه ونقصه. {ق/ ١٢ب}

الوجه الثالث: أن تصور حقيقة المخوف يوجب الهرب منه، وتصور حقيقة المحبوب يوجب طلبه، فإذا لم يهرب من هذا، ولم يطلب هذا، دل على أن تصوره لذلك ليس تامًا، وإن كان قد تصور الخبر عنه، وتصورُ الخبر وتَصْدِيقُه وحفظُ حروفه غير تصور المخبر به، فإذا أخبر بما هو محبوب أو مكروه له، ولم يُكذِّب الخبر، بل عرف صدقه، لكن قلبه مشغول بأمور أخرى عن تصور ما أخبر به، فهذا لا يتحرك للهرب ولا للطلب.

وفي الأثر المعروف عن الحسن، وروي مرسلاً عن النبي ﷺ: «**العلم علمان، فعلم في القلب، فذاك العلم النافع، وعلم على اللسان فذاك حجة الله على ابن آدم**»(٢).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الدارمي في (١ / ١٠٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٢٣٥)، والمروزي في «زوائده على الزهد» لابن المبارك (١١٦١)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٥٠).

من طرق عن هشام بن حسان، عن الحسن مرسلاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لعلل:

=

الوجه الرابع: أن كثيراً من الذنوب قد يكون سببُ وقوعه جَهْلُ فَاعِله بحقيقة قبحه، وبغض الله له، وتفاصيل الوعيد عليه، وإن كان عالمًا بأصل تحريمه وقبحه، لكنه يكون جاهلاً بما ورد فيه من التغليظ والتشديد ونهاية القبح، فجهله بذلك هو الذي جرأه عليه وأوقعه فيه، ولو كان عالمًا بحقيقة قبحه لأوجب ذلك العلم/ تركه خشية من عقابه. [ق/ ١٢ب]

ولهذا فإن القول الصحيح الذي عليه السلف وأئمة السنة أنه يصح التوبة عن بعض الذنوب دون بعض خلافًا لبعض المعتزلة[1]، فإن أحد الذنبين قد يعلم قبحه فيتوب منه، ويستهين بالآخر لجهله بقبحه وحقيقة مرتبته فلا يقلع عنه، وكذلك قد يقهره هواه، ويغلبه في أحدهما دون الآخر، فيقلع عما لم يغلبه هواه فيه دون ما غلبه فيه هواه.

ولا يقال: لو كانت الخشية عنده موجودة لأقلع عن الجميع؛ لأن أصل الخشية عنده موجودة، ولكنها غير تامة، وسبب نقصها إما نقص علمه، وإما غلبة هواه، فنقص توبته نشأ من كون المقتضي للتوبة من أحد

= أولها: الكلام في سماع هشام من الحسن.
ثانيها: إرسال الحسن.
ثالثها: الاختلاف فيه على هشام.
فقد رواه مكي بن إبراهيم، عن هشام، عن الحسن من قوله، أخرجه الدارمي (١ / ١٢) ورواه الخطيب في «تاريخه» (٤ / ٣٤٦) من طريق: يحيى بن يمان، عن هشام، عن الحسن، عن جابر مرفوعًا، وفيه يحيى بن يمان متكلم فيه وخالفه قتادة، فرواه عن الحسن، عن أنس مرفوعًا، أخرجه ابن الجوزي في «العلل» (٨٩)، وفيه أبو الصلت الهروي، وهو ضعيف، ويوسف بن عطية متروك.

(١) المعتزلة: هم فرقة من الفرق الضالة مؤسسها هو واصل بن عطاء، ومن أشهر رجالها: عمرو بن عبيد، وأبو الهذيل العلاف، والجاحظ، وانظر تفصيل القول عنهم، وعن آرائهم وموقف أهل السنة منهم في كتاب «المعتزلة» لعواد بن عبدالله المعتق. ط. مكتبة الرشد.

الذنبين أقوى من المقتضي للتوبة من الآخر، وكون المانع من التوبة من أحدهما أشد من المانع من الآخر.

الخامس: أن كل من علم علمًا تامًا جازمًا بأن فِعْل شيءٍ يضره ضررًا راجحًا ولم يفعله فإن هذا خاصة العاقل، فإن نفسه تنصرف عمّا يعلم رجحان ضرره بالطبع.

فإن الله جعل في النفس حبًا لما ينفعها، وبغضًا لما يضرها فلا يفعل مايجزم بأنه يضرها ضررًا راجحًا، ولا يقع ذلك إلا مع ضعيف العقل، فإن السقوط من موضع عالٍ أو في نهر مغرق، والمرور تحت حائط يخشى سقوطه، ودخول نار متأججة، ورمي المال في البحر ونحو ذلك، لا يفعله من هو تام العقل؛ لعلمه بأن هذا ضرر لا منفعة فيه، [ق/١٣ب] وإنما يفعله من لم يعلم ضرره كالصبي والمجنون والساهي والغافل. /

وأما العاقل فلا يقدم على ما يضره مع علمه بما فيه من الضرر إلا لظنه أن منفعته راجحة إما بأن يجزم بأن ضرره مرجوح، أو يظن أن خيره راجح، كالذي يركب البحر، ويسافر الأسفار الخطرة للربح، فإنه لو جزم بأنه يغرق، أو يخسر لما فعل ذلك، وإنما أقدم عليه لترجيح السلامة عنده والربح، وإن كان قد يكون مخطئًا في هذا الظن وكذلك الزاني والسارق ونحوهما، لو حصل لهم جزم بإقامة الحدود عليهم من الرجم والقطع ونحو ذلك لم يقدموا على ذلك، فإذا علم هذا فأصل ما يوقع الناس في السيئات الجهل وعدم العلم بأنها تضرهم ضررًا راجحًا، أو ظن أنها تنفعهم نفعًا راجحًا، وذلك كله جهل إما بسيط وإما مركب[1]

---

(١) الجهل البسيط: هو عدم إدراك الشي بالكلية.

الجهل المركب: هو إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه.

فالأول كمن يقول: لا أعرف ما هي الخمر.

والثاني كمن يقول: الخمر نوع من أنواع الفاكهة.

ولهذا يسمى حال فعل السيئات الجاهلية، فإن صاحبها في حال جاهلية، ولهذا كان الشيطان يزين السيئات ويأمر بها، ويذكر ما فيها من المحاسن التي يظن أنها منافع لا مضار، كما أخبر الله عنه في قصة آدم أنه قال: ﴿**يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ (١٢٠) فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا**﴾ [طه: ١٢٠-١٢١].

وقال: ﴿**مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ**﴾ [الأعراف: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿**وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ (٣٦) وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ**﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٧].

وقال تعالى: ﴿**أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا**﴾ [فاطر: ٨]/. [ق/ ١٤أ]

وقال: ﴿**كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وتزيين أعمالهم يكون بواسطة الملائكة والأنبياء والمؤمنين للخير، وتزيين الشياطين - الإنس والجن - للشر.

وقال تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ**﴾ [الأنعام: ١٣٧].

ومثل هذا كثير.

فالفاعل للذنب لو جزم بأنه يحصل له به الضرر الراجح لم يفعله، لكنه يُزين له ما فيه من اللذة التي ظن أنها مصلحة، ولا يجزم بوقوع عقوبته بل يرجو العفو بحسنات أو توبة أو بعفو الله، ونحو ذلك[1].

---

(١) راجع «الداء والدواء» لابن القيم فصول: «مغالطة النفس، الفرق بين حسن الظن والغرور، الفرق بين الرجاء والأماني، فيما جاء من الاعتماد على العفو مع الإصرار على الذنب».

وهذا كله من اتباع الظن، وما تهوىٰ الأنفس، ولو كان له علم كامل لعرف به رجحان ضرر السيئة، فأوجب له ذلك الخشية المانعة من مواقعتها ونبين هذا:

بالوجه السادس وهو: أن لذات الذنوب لا نسبة لها إلىٰ ما فيها من الآلام والمفاسد ألبتة، فإن لذاتها سريعة الانقضاء، وعقوباتها وآلامها أضعاف ذلك، ولهذا قيل: «إن الصبر علىٰ المعاصي أهون من الصبر علىٰ عذاب الله».

وقيل: «رب شهوة ساعة أورثت حزنًا طويلاً».

وما في الذنوب من اللذات كما في الطعام الطيب المسموم من اللذة، فهي مغمورة بما فيه من المفسدة ومؤثر لذة الذنب كمؤثر لذة الطعام المسموم الذي فيه من السموم ما يمرض أو يقتل.

ومن هاهنا يعلم: أنه لا يؤثر لذات الذنوب إلا من هو جاهل بحقيقة عواقبها كما لا يؤثر أكل الطعام/ [ق/ ١٤ب] المسموم للذته إلا من هو جاهل بحاله، أو غير عاقل، ورجاؤه التخلص من شرها بتوبة أو عفو، أو غير ذلك، كرجاء آكل الطعام المسموم الطيب الخلاص من شر سُمِّه بعلاج أو بغيره، وهو في غاية الحمق والجهل، فقد لا يتمكن من التخلص منه بالكلية فيقتله سمه، وقد لا يتخلص منه تخلصًا تامًا فيطول مرضه، وكذلك المذنب قد لا يتمكن من التوبة، فإن من وقع في ذنب تجرأ علىٰ غيره، وهان عليه خوض الذنوب، وعسر عليه الخلاص منها، ولهذا قيل «من عقوبة الذنب الذنب بعده»، وقد دل علىٰ ذلك القرآن في غير موضع، وإذا قدر أنه تاب منه فقد لا يتمكن من التوبة النصوح [الحاصلة][1] التي تمحو أثره بالكلية،

(١) كتب الناسخ فوقها «كذا»، ثم كتب في حاشية النسخة «لعلها الخالصة». =

وإن قدر أنه تمكن من ذلك، فلا يقاوم اللذة الحاصلة بالمعصية ما في التوبة النصوح المشتملة على الندم والحزن والخوف والبكاء وتجشم الأعمال الصالحة المشقة من الألم والمشقة.

ولهذا قال الحسن: ترك الذنب أيسر من طلب التوبة [1].

ويكفي المذنب ما فاته في حال اشتغاله بالذنوب من الأعمال الصالحة التي كان يمكنه تحصيل الدرجات بها.

وقد اختلف الناس في التائب هل يمكن عوده إلى ماكان عليه قبل المعصية؟ على قولين معروفين، والقول بأنه لا يمكن عوده إلى ما كان عليه قول أبي سليمان الداراني وغيره.

وكذلك اختلفوا في التوبة إذا استكملت شروطها / هل يجزم [ق/ ١٥أ] بقبولها؟ على قولين:

فالقاضي أبو بكر وغيره من المتكلمين على أنه لا يجزم بذلك، ولكن كثير [من] أهل السنة والمعتزلة وغيرهم على أنه يقطع بقبولها.

وإن قُدِّرَ أنه عفي عنه من غير توبة، فإن كان ذلك بسبب أمر مكفر عنه كالمصائب الدنيوية، وفتنة القبر، وأهوال البرزخ، وأهوال الموقف، ونحو ذلك، فلا يستريب عاقل أن ما في هذه الأمور من الآلام والشدائد أضعاف أضعاف ما حصل في المعصية من اللذة.

وإن عفي عنه بغير سبب من هذه الأسباب المكفرة ونحوها، فإنه لابد

= قلت: ولعل ما قاله هو الصواب، واشتبه على من نسخ الكتاب قديمًا.
قول ابن رجب: «الخالصة» بقوله: «اللذة الحاصلة»، والثانية أسفل من الأولى مباشرة.

(١) لم أقف عليه عن الحسن، وهو في «الحلية» (٥ / ٦٧)، عن شفي بن ماتع الأصبحي.

أن تلحقه عقوبات كثيرة منها ما فاته من ثواب المحسنين، فإن الله تعالى وإن عفى عن المذنب فلا يجعله كالذين آمنوا وعملوا الصالحات.

كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨].

ولهذا قال بعض السلف: «عُدَّ أن المسيء قد عفي عنه، أليس قد فاته ثواب المحسنين»، ولولا أن الله تعالى رضى أهل الجنة كلهم بما حصل لهم من المنازل، لتقطعت أصحاب اليمين حسرات مما فاتهم من منازل المقربين مع إمكان مشاركتهم لهم في أعمالهم التي نالوا بها منازلهم العالية، وقد جاء في الأحاديث والآثار أنهم يقولون: «ألم نكن مع هؤلاء في الدنيا؟ فيقال/ [ق/ ١٥ب]: «كنتم تفطرون وكانوا يصومون، وكنتم تنامون وكانوا يقومون، وكنتم تبخلون، وكانوا ينفقون»[1]، ونحو ذلك.

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٢٤٩) من طريق:
الفضل بن جعفر، عن جعفر بن حسن، عن أبيه، عن الحسن بن علي مرفوعًا بنحوه.
قلت: جعفر بن حسن وأبوه لم أقف لهما على ترجمة، وكذا محقق «صفة الجنة» ويشبه أن يكونا مجهولين.
ورواه الخطيب في «تاريخه» (١ / ٢٦٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق محمد بن مروان الكوفي، عن سعد بن طريف، عن زيد ابن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب به.
قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وفيه ثلاث آفات: =

وكذلك جاء «إن الرجل من أهل عليين ليخرج فيسير في ملكه فما تبقى خيمة من خيم الجنة إلا دخلها من ضوء وجهه فيستبشرون بريحه فيقولون: واهًا لهذه الريح، هذا رجل من أهل عليين قد خرج يسير في ملكه»(١).

= إحداهن: إرساله، فإن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب.
والثانية: محمد بن مروان، وهو السدي الصغير قال ابن نمير: هو كذاب، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، وقال ابن حبان، لا يحل كتابة حديثه إلا اعتباراً.
والثالثة أظهر: وهو سعد بن طريف، وهو المتهم به، قال يحيىٰ ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الفور». اهـ.

(١) **إسناده صحيح واستنكره الذهبي.**
أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (١٢٠٣)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦٣) من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة بن عبدالله، عن مسروق بن الأجدع، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ مرفوعًا بدون لفظ المصنف، وأما اللفظ الذي أورده ابن رجب فهو من كلام كعب لما سأله عمر رضي الله عنه عن حديث ابن مسعود.
أما قول الذهبي تعليقًا على رواية الحاكم في «المستدرك» (٥ / ٥٨٩): هذا الحديث من طريق أبي خالد الدالاني عن المنهال ما أنكره حديثًا على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف».
قلت: وكلام الذهبي عن شيعية أبي خالد من باب تلمس العلل، غير أنه لا يسلم لمتابعة زيد بن أبي أنيسة لخالد على الحديث.
وقد اختلف أيضًا على أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، فرواه الدارقطني في «الرؤية» (١٧٥، ١٧٦) من طريق كرز بن وبرة، عن نعيم بن أبي هند، عن أبي عبيدة، عن أبيه مرفوعًا به. وكرز بن وبرة مجهول الحال، ورواه الدارقطني أيضًا في «الرؤية» (١٧٩): من طريق أبي عوانة عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، وقيس بن السكن عن عبدالله موقوفًا.
قلت: فيه عنعنة الأعمش، وكذا أبو عوانة الوضاح اليشكري، كان يغلط إذا حدث من حفظه فلعله حدث به من حفظه، وفي الجملة فإسناد الحديث صحيح.

هذا قد روي من حديث ابن مسعود مرفوعًا، وروي من كلام كعب.

ومنها: ما يلحقه من الخجل والحياء من الله عز وجل عند عرضه عليه وتقريره بأعماله وربما كان ذلك أصعب عليه من دخول النار ابتداءً وقد أخبر بذلك بعض المحتضرين في زمان السلف عند احتضاره، وكان أغمي عليه حتى ظن أنه مات، ثم أفاق فأخبر بذلك وجاء تصديق ذلك في الأحاديث والآثار، كما روى عبدالله بن الإمام أحمد في كتاب «الزهد» بإسناده عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: **«يدني الله عز وجل العبد يوم القيامة فيضع عليه كنفه فيستره من الخلائق كلها، ويدفع إليه كتابه في ذلك الستر فيقول: اقرأ ياابن آدم كتابك، قال: فيمر بالحسنة فيبيض لها وجهه، ويسر بها قلبه، قال: فيقول الله عز وجل: أتعرف يا عبدي؟ فيقول: نعم يا رب أعرف، فيقول إني قد قبلتها منك، قال: فيخر لله ساجدًا، قال: فيقول الله عز وجل ارفع رأسك ياابن آدم وعُد في كتابك، قال: فيمر بالسيئة فيسود / لها وجهه ويوجل منها قلبه، وترتعد منها فرائصه، ويأخذه من الحياء من ربه ما لا يعلمه غيره قال: فيقول الله عز وجل: أتعرف يا عبدي قال: فيقول، نعم يا رب أعرف قال: فيقول: إني قد غفرتها لك، قال: فلا يزال حسنة تقبل فيسجد وسيئة تغفر فيسجد، فلا ترى الخلائق منه إلا السجود، قال: حتى تنادي الخلائق بعضها بعض طوبى لهذا العبد الذي لم يعص الله قط، ولا يدرون ما قد لقي فيما بينه وبين الله ـ عز وجل ـ مما قد وقفه عليه»**[1]. [ق/١١٦أ]

---

(١) **ينظر في اتصاله.**

أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائده على الزهد» (٢١٥)، من طريق هارون بن عبدالله عن سيار بن جعفر عن أبي عمران الجوني عن أبي هريرة.

قلت: لم يذكر أحد من المترجمين لأبي عمران عبدالملك بن حبيب الجوني أنه روى =

وروي معنى ذلك عن أبي موسى، وعبدالله بن سلام وغيرهما، ويشهد لهذا حديث عبدالله بن عمر الثابت في «الصحيح» حديث النجوى، أن النبي ﷺ قال: «**إذا كان يوم القيامة دعى الله بعبده، فيضع عليه كنفه، فيقول: ألم تعمل يوم كذا وكذا ذنب كذا وكذا، فيقول العبد: بلى يارب، فيقول: فإني قد سترتها عليك في الدنيا، وغفرت ذلك لك اليوم**»[1] وهذا كله في حق من يريد الله أن يعفو عنه، ويغفر له، فما الظن بغيره.

ولهذا في «مراسيل الحسن» عن النبي ﷺ: «**إذا أراد الله أن يستر على عبده يوم القيامة أراه ذنوبه فيما بينه وبينه، ثم غفرها له**»[2] ولهذا كان أشهر القولين أن هذا الحكم عام في حق التائب وغيره، وقد ذكره أبو سليمان الدمشقي عن أكثر العلماء، واحتجوا بعموم هذه الأحاديث مع قوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا/ الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِراً**﴾ [الكهف: ٤٩].

وقد نقل ذلك صريحًا عن غير واحد من السلف، كالحسن البصري، وبلال بن سعد[3] حكيم أهل الشام، كما روى ابن أبي الدينا وابن المنادي، وغيرهما، عن الحسن أنه. سئل عن الرجل يذنب ثم

= عن أبي هريرة، فإذا علمت أن وفاة أبي هريرة كانت عام تسع وخمسين للهجرة، وعلمت أن وفاة أبي عمران كانت بين ثلاث وعشرين ومائة وتسع وعشرين ومائة إذا علمت هذا توقفت مثلي في الحكم باتصال هذا الإسناد. والله أعلى وأعلم.

(١) **حديث صحيح.**

أخرجه البخاري (٢٤٤١، ٤٦٨٥، ٦٠٧٠، ٧٥١٤)، ومسلم (٢٧٦٨).

(٢) لم أقف عليه، وإجمالاً فهو ضعيف لإرساله.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٢٢٦).

يتوب؟ قال: لا دون أن يوقفه عليه ثم يسأله عنه.

ثم في رواية ابن المنادي وغيره: «ثم بكى الحسن وقال: لو لم نبك الأحياء من ذلك المقام لكان يحق لنا أن نبكي فنطيل».

وذكر ابن أبي الدنيا عن بعض السلف أنه قال: «ما يمر علي أشد من الحياء من الله - عز وجل -».

وفي الأثر المعروف الذي رواه أبو نعيم وغيره عن علقمة بن مرثد أن الأسود بن يزيد لما احتضر بكى فقيل له: ما هذا الجزع قال: «ما لي لا أجزع ومن أحق بذلك مني، والله لو أتيت بالمغفرة من الله عز وجل لهمني الحياء منه [مما قد](1) صنعت، إن الرجل ليكون بينه وبين الرجل الذنب الصغير فيعفو عنه فلا يزال مستحيًا منه»(2).

ومن هذا قول الفضيل بن عياض بالموقف: «واسوأتاه منك وإن عفوت».

والمقصود هنا أن آلام الذنوب ومشاقها وشداتها التي تزيد على لذاتها أضعافًا مضاعفة، لا تتخلف عن صاحبها لا مع توبة ولا عفو.

فكيف إذا لم يوجد واحد منهما؟! ويتضح هذا بما نذكره في:

[ق/١١٧أ] **الوجه/ السابع وهو**: أن المقدم على موافقة المحظور إنما أوجب إقدامه عليه ما فيه من اللذة الحاصلة له به فظن أنه تحصل له لذته العاجلة ورجي أن يتخلص من تبعته بسبب من الأسباب، ولو بالعفو المجرد فينال به لذه ولا يلحقه مضره وهذا من أعظم الجهل، والأمر بعكس باطنه فإن الذنوب يتبعها ولابد من الهموم، والآلام، وضيق الصدر،

---

(٢) ما بين المعكوفتين غير واضح بالأصل، واستدركته من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٠٣).

والنكد، وظلمة القلب، وقسوته، أضعاف أضعاف ما فيها من اللذة، ويفوت بها من حلاوة الطاعات، وأنوار الإيمان، وسرور القلب ببهجة الحقائق والمعارف، ما لا يوازي الذرة منه جميع لذات الدنيا، فيحصل لصاحب المعصية العيشة الضنك، وتفوته الحياة الطيبة فينعكس قصده بارتكاب المعصية فإن الله ضمن لأهل الطاعة الحياة الطيبة ولأهل المعصية العيشة الضنك قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤] وقال: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور: ٤٧]. وقال: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]. وقال في أهل الطاعة: ﴿فَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧].

قال الحسن وغيره من السلف: «لنرزقنه عبادة يجد حلاوتها في قلبه». ومن فسرها بالقناعة فهو صحيح أيضًا من أنواع الحياة الطيبة/ [ق/ ١٧ب] الرضا بالمعيشة فإن الرضا كما قال عبدالواحد بن زيد: «جنة الدنيا ومستراح العابدين»(١).

وقال تعالى: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣].

وقال: ﴿فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٨].

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا (١٣)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٥٦) من طريق: زهير بن عباد، عن السري بن حيان، عن عبدالواحد بن زيد به.
وفيه السري بن عباد، لم يوثقه أحد، وذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

كما قال عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [النحل: ١٢٢] ومثل هذا كثير في القرآن فما في الطاعات من اللذة والسرور والابتهاج والطمأنينة وقرة العين أمر ثابت بالنصوص المستفيضة، وهو مشهود محسوس يدركه بالذوق والوجد من حصل له، ولا يمكن التعبير بالكلام عن حقيقته.

والآثار عن السلف والمشايخ العارفين في هذا الباب كثيرة موجودة حتىٰ كان بعض السلف يقول: «لو يعلم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه لجالدونا عليه بالسيوف»[١].

وقال آخر: «لو علموا ما نحن فيه لقتلونا ودخلوا فيه»[٢].

وقال أبو سليمان: «أهل الليل في ليلهم ألذ من أهل اللهو في لهوهم ولولا الليل ما أحببت البقاء في الدنيا»، وقال: «إنه ليمر علىٰ القلب أوقات يضحك فيه ضحكًا»[٣].

وقال ابن المبارك وغيره: «مساكين أهل الدنيا خرجوا منها ولم يذوقوا أطيب ما فيها».

[ق/١٨أ] قيل: ما أطيب ما فيها؟ قال: «معرفة الله»[٤].

وقال آخر: «أوجدني الله قلبًا طيبًا حتىٰ قلت: إن كان أهل الجنة في مثل هذا فإنهم في عيش طيب».

وقال مالك بن دينار: «ما تنعم المتنعمون بمثل ذكر الله»[٥].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٧٠).

(٢) «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢/ ٢٩٩).

(٣) «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢/ ٢٩٩)، «صفة الصفوة» (٤/ ٢٢٨).

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٥٨) بمعناه عن مالك بن دينار.

(٥) «حلية الأولياء» (٨/ ١٦٧).

وهذا باب واسع جداً.

والمعاصي تقطع هذه المواد وتغلق أبواب هذه الجنة المعجلة، وتفتح أبواب الجحيم العاجلة، من الهم، والغم، والضيق، والحزن، والتكدر، وقسوة القلب، وظلمته، وبعده عن الرب - عز وجل - وعن مواهبه السنية الخاصة بأهل التقوىٰ كما ذكر ابن أبي الدنيا بإسناده عن علي - رضي الله عنه - قال: «جزاء المعصية الوهن في العبادة، والضيق في المعيشة، والتعس في اللذة» قيل: وما التعس في اللذة؟.

قال: «لا ينال شهوة حلالاً إلا جاء ما يبغضه إياها» وعن الحسن قال: «العمل بالحسنة نور في القلب وقوة في البدن والعمل بالسيئة ظلمة في القلب ووهن في البدن».

وروىٰ ابن المنادىٰ وغيره عن الحسن قال: «إن للحسنة ثوابًا في الدنيا وثوابًا في الآخرة، وإن للسيئة ثوابًا في الدنيا وثوابًا في الآخرة، فثواب الحسنة في الدنيا: البصر في الدين، والنور في القلب، والقوة في البدن مع صحبة حسنة جميلة وثوابها في الآخرة رضوان الله - عز وجل - وثواب السيئة في الدنيا: العمىٰ في الدين والظلمة في القلب والوهن في البدن مع عقوبات ونقمات/ وثوابها في الآخرة سخط الله - عز وجل - والنار. [ق/ ١٨ب]

وروىٰ ابن أبي الدنيا بإسناده عن مالك بن دينار قال: «إن لله عقوبات فتعاهدوهن من أنفسكم في القلوب والأبدان، وضنك في المعيشة، ووهن في العبادة، وسخط في الرزق»[١].

وعنه أنه قال: «ما ضرب عبد بعقوبة أعظم من قسوة القلب»[٢].

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٢٨٧).

(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (٣٠٠)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٩٥).

ومثل هذا كثير جدًا.

وحاصل الأمر ما قاله قتادة وغيره من السلف: إن الله لم يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليه ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلا به، بل أمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم وهذا هو الذي عليه المحققون من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم كالقاضي أبي يعلىٰ وغيره، وإن كان بينهم في جواز وقوع خلاف ذلك عقلاً نزاع مبني علىٰ أن العقل هل له مدخل في التحسين والتقبيح أم لا؟ وكثير منهم كأبي الحسن التميمي وأبي الخطاب علىٰ أن ذلك لا يجوز عقلاً أيضًا، وأما من قال بوقوع مثل ذلك شرعًا فقوله شاذ مردود والصواب:

أن ما أمر الله به عباده فهو من عين صلاحهم وفلاحهم في دنياهم وآخرتهم، فإن نفس الإيمان بالله ومعرفته وتوحيده وعبادته ومحبته وإجلاله وخشيته وذكره وشكره هو غذاء القلوب وقوتها وصلاحها وقوامها/ [ق/ ١٩أ] فلا صلاح للنفوس، ولا قرة للعيون، ولا طمأنينة، ولا نعيم للأرواح، ولا لذة لها في الدنيا علىٰ الحقيقة إلا بذلك فحاجتها إلىٰ ذلك أعظم من حاجة الأبدان إلىٰ الطعام والشراب والنفس بكثير، فإن حقيقة العبد وخاصيته هي قلبه وروحه، ولا صلاح له إلا بتألهه لإلهه الحق الذي لا إله إلا هو، ومتىٰ فقد ذلك هلك وفسد ولم يصلحه بعد ذلك شيء البتة وكذلك ما حرمه الله علىٰ عباده هو عين فسادهم وضررهم في دينهم ودنياهم ولهذا حرم عليهم ما يصدهم عن ذكره وعبادته كما حرم الخمر والميسر وبين أنه يصد عن ذكره وعن الصلاة مع مفاسد أخر ذكرها فيهما وكذلك سائر ما حرمه الله فإنه مضرة لعباده في دينهم ودنياهم وآخرتهم كما ذكر ذلك السلف، وإذا تبين هذا وعلم أن صلاح العباد ومنافعهم ولذاتهم في امتثال ما أمرهم الله به واجتناب ما نهاهم الله عنه

تبين أن من طلب حصول اللذة والراحة من فعل المحظور أو ترك المأمور فهو في غاية الجهل والحمق وتبين أن كل من عصىٰ الله فهو جاهل كما قاله السلف ودل عليه القرآن كما تقدم ولهذا قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ/ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]. {ق/ ١٩ب}

وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (٦٦) وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨].

وقال تعالىٰ: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (١٠٢) وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢، ١٠٣].

فأخبر أنهم علموا أن من اشتراه أي: تعوض به في الدنيا فلا خلاق له في الآخرة ثم قال ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ فيدل هذا علىٰ أنهم لم يعلموا سيِّئ ما شروا وقد اختلف المفسرون في الجمع بين إثبات العلم ونفيه ههنا فقالت طائفة منهم: الذين علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق هم الشياطين الذين يعلمون الناس السحر والذين قيل فيهم لو / كانوا يعلمون، هم الناس الذين يتعلمون. {ق/ ٢٠ب}

قال ابن جرير[1]: وهذا القول خطأ مخالف لإجماع أهل التأويل علىٰ

---

(١) «تفسير الطبري» (٢/ ٤٠٥) ط. دار المعارف بتحقيق محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر رحم الله الجميع.

أن قوله: ﴿ولقد علموا﴾ أنه عائد إلى اليهود الذين اتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان، ثم اختار ابن جرير أن الذين علموا أنه لا خلاق لمن اشتراه هم اليهود والذين قيل عنهم: ﴿لوكانوا يعلمون﴾ هم الذين يتعلمون من الملكين، وكثيراً مايكون فيهم الجهال بأمر الله ووعده ووعيده وهذا أيضًا ضعيف فإن الضمير فيهما عائد إلى واحد وأيضًا فإن الملكين يقولان لمن يعلمانه، إنما نحن فتنة فلا تكفر، فقد أعلماه تحريمه وسوء عاقبته.

وقالت طائفة: إنما نفى عنهم العلم بعد ما أثبته لانتفاء ثمرته وفائدته وهو العمل بموجبه ومقتضاه، فلما انتفى عنهم العمل بعلمهم جعلهم جهالاً لا يعلمون كما يقال: لا علم إلا ما نفع.

وهذا حكاه ابن جرير وغيره.

وحكى الماوردي قولا بمعناه لكنه جعل العمل مضمراً وتقديره: «لو كانوا يعملون بما يعلمون».

وقيل: أن من اشتراه فلا خلاق له أي: لا نصيب له في الآخرة من الثواب لكنهم لم يعلموا أنه يستحق عليه العقاب مع حرمانه الثواب وهذا حكاه الماوردي وغيره هو ضعيف أيضًا، فإن الضميران عادا إلى اليهود، فاليهود لا يخفى عليهم تحريم السحر واستحقاق صاحبه العقوبة [ق/ ٢٠ب] وإن/ عاد إلى الذين يتعلمون من الملكين فالملكان يقولان لهم: إنما نحن فتنة فلا تكفر والكفر لا يخفى على أحد أن صاحبه يستحق العقوبة، وإن عاد إليهما وهو الظاهر فواضح.

وأيضًا فإذا علموا أن من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق فقد علموا أنه يستحق العقوبة لأن الخلاق النصيب من الخير فإذا علم أنه ليس له نصيب في الخير بالكلية فقد علم أن له نصيبًا من الشر؛ لأن أهل التكليف

في الآخرة لا يخلوا واحد منهم عن أن يحصل له إما خير أو شر، لا يمكن انفكاكه عنهما جميعًا البتة.

وقالت طائفة: علموا أن من اشتراه فلا خلاق له في الآخرة لكنهم ظنوا أنهم ينتفعون به في الدنيا ولهذا اختاروه وتعوضوا به عن ثواب الآخرة وشروا به أنفسهم جهلوا أنه في الدنيا يضرهم أيضًا ولا ينفعهم فبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون.

ذلك وأنهم إنما باعوا أنفسهم وحظهم من الآخرة بما يضرهم في الدنيا أيضًا ولا ينفعهم وهذا القول حكاه الماوردي وغيره وهو الصحيح.

فإن الله تعالىٰ قال: ﴿**وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ**﴾ أي: هو في نفس الأمر يضرهم ولا ينفعهم بحال في الدنيا وفي الآخرة، ولكنهم لم يعلما ذلك لأنهم لم يقدموا عليه إلا لظنهم أن ينفعهم في الدنيا ثم قال: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ**﴾ أي قد تيقنوا أن صاحب السحر لاحظ له في الآخرة وإنما يختاره لما يرجو من نفعه في الدنيا وقد يسمون ذلك «العقل المعيشي» أي: العقل الذي يعيش به الإنسان في الدنيا عيشة طيبة.

قال الله تعالىٰ: ﴿**وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ أي: أن هذا الذي تعوضوا به عن ثواب الآخرة في الدنيا أمر مذموم مضر لا ينفع لو كانوا يعلمون ذلك ثم قال: ﴿**وَلَوْ/ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [ق/ ٢١أ] يعني أنهم لو اختاروا الإيمان والتقوىٰ بدل السحر لكان الله يثيبهم علىٰ ذلك ما هو خير لهم مما طلبوه في الدنيا لو كانوا يعلمون، فيحصل لهم في الدنيا من ثواب الإيمان والتقوىٰ من الخير الذي هو جلب المنفعة ودفع المضرة ما هو أعظم مما يحصلونه بالسحر من خير الدنيا مع ما يُدخر لهم من الثواب في الآخرة.

والمقصود هنا: أن كل من آثر معصية الله على طاعته ظانًا أنه ينتفع بإيثار المعصية في الدنيا فهو من جنس من آثر السحر الذي ظن أنه ينفعه في الدنيا على التقوى والإيمان، ولو اتقى وآمن لكان خيراً له وأرجى لحصول مقاصده ومطالبه ودفع مضاره ومكروهاته ويشهد لذلك أيضًا ما في مسند البزار من حديث حذيفة قال:

قام النبي ﷺ فدعا الناس فقال: «هلموا» فأقبلوا إليه فجلسوا فقال: **«هذا رسول رب العالمين جبريل عليه السلام نفث في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها وإن أبطأ عليها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تأخذوه بمعصية الله فإن الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته»**[1].

* * *

---

(١) أخرجه البزار (١٢٥٣ ـ ك) من طريق قدامة بن زائدة بن قدامة عن أبيه، عن عاصم، عن زر، عن حذيفة به مرفوعًا.

قال البزار: لا نعلمه عن حذيفة إلا بهذا الإسناد.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٧١): رواه البزار، وفيه قدامة بن زائدة بن قدامة، ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات.

فصل

إذا تبين هذا فقد علم أن العلم يستلزم الخشية من هذه الوجوه كلها لكن على الوجه الأول: يستلزم الخشية العلم بالله وجلاله وعظمته وهو الذي فسر الآية به جماعة من السلف كما تقدم.

وعلى الوجوه الأخر: تكون الخشية ملازمة للعلم بأوامر الله، ونواهيه، وأحكامه، وشرائعه، وأسرار دينه، وشرعه، وخلقه، وقدره، ولا تنافي بين هذا العلم، والعلم بالله، فإنهما قد يجتمعان وقد يتفرد أحدهما عن الآخر وأكمل الأحوال اجتماعهما جميعًا وهي حالة الأنبياء عليهم السلام وخواص/ الصديقين ومتى اجتمعا كانت الخشية [ق/ ٢١ب] حاصلة من تلك الوجوه كلها، وإن انفرد أحدها حصل من الخشية بحيث ما حصل من ذلك العلم، والعلماء الكُمل أولوا العلم في الحقيقة الذين جمعوا الأمرين وقد ذكر الحافظ أبو أحمد بن عدي ثنا أحمد بن عبدالله بن صالح بن شيخ بن عميرة ثنا إسحاق بن بهلول قال: قال لي إسحاق بن الطباع: قال لي سفيان بن عيينة: عالم بالله عالم بالعلم عالم بالله ليس بعالم بالعلم عالم بالعلم ليس بعالم بالله[1].

قال قلت: «لإسحاق فهمنيه واشرحه لي قال: عالم بالله عالم بالعلم، حماد بن سلمة، عالم بالله ليس بعالم بالعلم مثل أبي الحاج العابد عالم بالعلم ليس بعالم بالله فلان وفلان وذكر بعض الفقهاء، وروى الثوري عن أبي حيان التيمي سعيد بن حيان عن رجل قال: «كان

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٩١٩) بمعناه، من رواية سفيان بن عيينة عن بعض الفقهاء.

يقال العلماء ثلاثة فعالم بالله ليس عالما بأمر الله وعالم بأمر الله ليس عالمًا بالله وعالم بالله عالم بأمر الله فالعالم بالله وبأوامر الله الذي يخشى الله ويعلم الحدود والفرائض والعالم بالله ليس بعالم بأمر الله الذي يخشى الله ولا يعلم الحدود والفرائض، والعالم بأمر الله ليس بعالم بالله الذي يعلم الحدود والفرائض ولا يخشى الله عز وجل»[1] وأما بيان أن انتفاء الخشية ينتفي معه العلم فإن العلم له موجب ومقتضى وهو اتباعه والاهتداء به وضده الجهل فإذا انتفت فائدته ومقتضاه، صار حاله محالة عند عدمه وهو الجهل وقد تقدم أن الذنوب إنما تقع عن جهالة، بينا دلالة القرآن على ذلك، وتفسير السلف له بذلك/ فيلزم حينئذ أن ينتفي العلم ويثبت الجهل عند انتفاء فائدة العلم ومقتضاه وهو اتباعه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا**﴾ [الفرقان: ٦٣].

وقول النبي ﷺ: «**إذا كان أحدكم صائمًا فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ شاتمه أو قاتله فليقل إني امرؤ صائم**»[2].

وهذا كما يوصف من لا ينتفع به بسمعه وبصره وعقله في معرفة الحق والانقياد له بأنه أصم أبكم أعمى قال تعالى: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ**﴾.

ويقال أيضًا أنه لا يسمع ولا يبصر ولا يعقل كما قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ**

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٤٣) من قول سعيد بن حيان، وعزاه السيوطي في «الدر» لابن أبي حاتم في «التفسير» من الطريق التي ذكرها المصنف.

(٢) أخرجه البخاري (٤/ ٨٨، ٨٩، ١٠١)، ومسلم (١١٥١).

يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ .

فسلب العلم و العقل والسمع والبصر .

وإثبات الجهل والبكم والصم والعمىٰ في حق من فقد حقائق هذه الصفات وفوائدها من الكفار والمنافقين أو من شركهم في بعض ذلك كله من باب واحد وهو سلب اسم الشيء أو مسماه لانتفاء مقصوده وفائدته وإن كان موجوداً وهو باب واسع وأمثلته كثيرة في الكتاب والسنة .

انتهىٰ . ما ذكره الشيخ نفع الله به وفسح في مدته .

نقل من نسخة مكتوبًا عليها ما صورته :

بلغ مقابلة علىٰ أصلي ، وهو بيدي كاتبه وصاحبه الفقيه الفاضل الأوحد المستعل المحصل زكي الدين أبو الخير محمد بن الشيخ القدوة العارف أبي محمد عبدالقادر بن محمد بن علي بن الحجار المدني الحنبلي ، نفعه الله ، ونفع به ، وذلك في شهر رجب سنة خمس وثمانين وسبعمائة ، بظاهر دمشق المحروسة ، وأجزت له ما يجوز لي وعني روايته بشرطه له عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي عفا الله عنه .

* * *




فهرست الموضوعات

فهرست الموضوعات